Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

بعنوان:

# دور البنوك التجارية في التمويل الفلاحي

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

## الوكالة 463 بيشلول

إعداد الطالبين

- بومعزة فاتح
- ناوي خالد

إشراف:

د. قلعي كريمة

لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الاستاذ | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د. معمري ليلى | أستاذة محاضرة أ | جامعة البويرة | رئيسا |
| د. قلعي كريمة | أستاذة مساعدة-ب- | جامعة البويرة | مشرفا |
| د. مامش حسيبة | أستاذة مساعدة -أ- | جامعة البويرة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2024/2023

# شكر وعرفان

**"من اجتهد وأصاب فله أجران, ومن اجتهد وأخطأ فله أجرواحد."**

**الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكرله على كل نعمه وفضله**

**وكرمه.**

**تبارك الله ذو الجلال والإكرام.**

**نشكركل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجازهذه المذكرة.**

**ونخص بالذكرالأستاذة المحترمة " قلعي كريمة "التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها من خلال إشر افها على عملنا خطوة بخطوة، وبكل جدية وتفاني.**

**كما نتقدم بالشكرالخالص إلى كل من:**

**أساتذة وعمال إدارة كلية العلوم الاقتصادية.**

**الاساتذة المناقشين لمذكرتنا.**

**وإلى عمال المكتبة.**

**والشكروالتحية إلى مديروعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع بشلول "**

**ونشكرفي الأخيركل من قدم لنا يد المساعدة، سواء من قريب أو من بعيد.**

# إهـــــداء

إلى من نزلت فيهما الآية الكريمة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

"وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ"

إلى من كان الدليل المنير، إلى من أعطى ولم يطلب، إلى من تمنى لي أكثر مما تمنى لنفسه، إلى من تمنى وصولي إلى هنا اعز صديق

الى والدي –حفظك الله-

إلى الزوجة الكريمة التي كانت دائما سندا لي

إلى أبنائي حفظهم الله رنيم، عماد وسيدرا.

إلى كل من كان داعما لي لأواصل مسيرتي الدراسية بعد انقطاع دام 14 سنة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي، و أقول للأجيال القادمة:

*انظر إلى من دونك في الدنيا تسترح

و انظر إلى من فوقك في العلم تجتهد *

الطالب: بومعزة فاتح

# إهـــــداء

**أهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من قال فيهما الله عزوجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقال ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"**

**الوالدين العزيزين حفظهما الله**

**الى اخوتي وأخواتي**

**الى بنات أختي ألاء ونسرين العزيزات**

**الى كل زملائي الذين قاسموني مشوار الدراسة**

**الى كل من ساعدني ودعمني وأعانني على انجاز هذا العمل**

**الطالب: ناوي خالد**

# الملخص

**الملخص:**

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحاسم في الحياة الاقتصادية لدول العالم. فالدولة تعمل على تعزيز القطاع الفلاحي من أجل ضمان مستوى معيشي أساسي لمواطنيها من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج الفلاحي، وذلك لأن القطاع مستمد من الاهتمام باحتياجات السكان وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه بغض النظر عن سيناريوهات التنمية الاستراتيجية، فمن المتوقع أن يقدم القطاع الفلاحي تضحيات كبيرة من حيث أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى الطريقة التي يتفاعل بها مع القطاعات الأخرى.

ويعتبر التمويل القوة الأهم في هذا القطاع، لما له من أهمية بالغة في نجاح استراتيجية التنمية المستخدمة للنهوض بهذا القطاع. كما أنه بمثابة مجال عمل كبير يوظف غالبية السكان، فهو يمتص البطالة في مناطق الريف، ويوفر المواد الأولية الفلاحية، ومنه يحقق الرفاهية والتنمية الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك التجارية؛ التمويل الفلاحي؛ قرض الرفيق؛ قرض التحدي؛ مخاطر التمويل.

## Abstract:

The agricultural sector is the decisive nerve in the economic life of the world's nations. The State was working to strengthen the agricultural sector in order to ensure a basic standard of living for its citizens by achieving as much agricultural production as possible, since the sector derived from attention to the population's needs and the need to achieve a certain level of food security. It can be argued that regardless of strategic development scenarios, the agricultural sector is expected to make significant sacrifices in terms of its relevance to other sectors, due to how it interacts with other sectors.

Financing is the most important force in this sector, as it is critical to the success of the development strategy used to advance the sector. It also serves as a large area of employment that employs the majority of the population, absorbing unemployment in rural areas, providing peasant feedstocks, including prosperity and inclusive development.

**Keywords:** Commercial banks; Agricultural finance; The companion's loan; Challenge loan; Funding risks.

# فهرس المحتويات

| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| كلمة شكر | I |
| الإهداءات | II |
| الملخص | V |
| فهرس المحتويات | VII |
| قائمة الجداول | X |
| قائمة الأشكال | XI |
| قائمة الملاحق | XII |
| مقدمـــة | أ |
| **الفصل الأول: عموميات حول البنوك والتمويل الفلاحي** | **ص 2 – ص24** |
| **تمهيد الفصل** | **2** |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك** | **3** |
| **المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك** | 3 |
| **المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك** | 5 |
| **المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك** | 6 |
| **المطلب الرابع: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك** | 13 |
| **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتمويل الفلاحي** | **15** |
| **المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل الفلاحي** | 15 |
| **المطلب الثاني: أهداف وتصنيفات ومصادر التمويل الفلاحي** | 16 |
| **المطلب الثالث: مقومات نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي** | 21 |
| **خلاصة الفصل الأول** | **24** |
| **الفصل الثاني: علاقة البنك بالتمويل الفلاحي** | **ص26–ص50** |
| **تمهيد الفصل** | **26** |
| **المبحث الأول: المخاطر المرتبطة بتمويل القطاع الفلاحي** | **27** |
| **المطلب الأول: مخاطر التمويل البنكي للقطاع الفلاحي** | 27 |
| **المطلب الثاني: إدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل الفلاحي** | 29 |
| **المطلب الثالث: التأمين الفلاحي كألية لإدارة المخاطر التمويلية** | 30 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: دراسة تحليلية للتمويل البنكي الفلاحي في الجزائر** | **37** |
| **المطلب الأول: التمويل الفلاحي غير مؤسسي** | 37 |
| **المطلب الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي** | 39 |
| **المطلب الثالث: التمويل وفق هيئات الدعم والمرافقة** | 41 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 50 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبلدية بشلول وكالة 463 لبلدية بشلول البويرة للفترة (2014-2023)** | **ص52-ص68** |
| **تمهيد الفصل** | 52 |
| **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 53 |
| **المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 53 |
| **المطلب الثاني: وظائف ومهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 55 |
| **المطلب الثالث: تقديم الوكالة المستقبلة 463 ببشلول** | 58 |
| **المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية** | 61 |
| **المطلب الأول: قرض الرفيق وقرض التحدي** | 61 |
| **المطلب الثاني: المجالات التي يشملها القرضين وشروط الاستفادة منهم** | 65 |
| **المطلب الثالث: مساهمة القروض الفلاحية في تنمية القطاع الفلاحي** | 69 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | 71 |
| **الخاتمـــــة** | **73** |
| **قائمـــــة المراجـــع** | **78** |
| **الملاحق** | **83** |

# قوائم الجداول، الأشكال والملاحق

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهداف التمويل الفلاحي | 17 |
| 02 | الخصائص الرئيسية لأشكال التمويل غير مؤسسي الفلاحي | 38 |
| 03 | مستويات التمويل الثلاثي لدى وكالة ANSEJ | 43 |
| 04 | مستويات التمويل الثلاثي لدى وكالة ANSEJ | 43 |
| 05 | الخدمات المقدمة من قبل وكالة ANGEM. | 44 |
| 06 | توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020 | 45 |
| 07 | مستويات التمويل لدى CNAC | 47 |
| 08 | عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق إلى غاية 2016 | 48 |
| 09 | يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض الرفيق من طرف الوكالة | 62 |
| 10 | يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض التحدي من طرف الوكالة | 64 |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مخطط توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020 | 46 |
| 02 | الهيكل التنظيمي للوكالة | 60 |
| 03 | المشاريع الممولة بواسطة قرض الرفيق من طرف الوكالة | 62 |
| 04 | المشاريع الممولة بواسطة قرض التحدي من طرف الوكالة | 64 |

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ملحق وصفي لقرض الرفيق | 83 |
| 02 | ملحق وصفي لقرض التحدي | 84 |
| 03 | الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 86 |
| 04 | الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار قرض التحدي | 94 |

# مقدمة

**مقدمة**

يمثل القطاع الفلاحي ركنًا أساسيًا في اقتصاد الدول، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة الكبيرة في القيمة المضافة التي تشكل جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي. كما يعمل هذا القطاع على مكافحة البطالة عبر توفير فرص عمل لمختلف فئات المجتمع، خاصة في المناطق الريفية أو تلك التي تعاني من انخفاض مستويات التنمية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية للسكان ويخفف من الاعتماد على الواردات الخارجية في مجال المواد الغذائية والفلاحية.

لذا، يُعد تطوير الاستثمار الفلاحي وتعزيز فعاليته ومساهمته في الناتج المحلي أمرًا ضروريًا لتحريك عجلة التنمية في المناطق المتنوعة، حيث يوفر فرصًا كبيرة للوحدات الفلاحية المحلية لتأخذ دورًا فعالًا في تنمية المجتمع بالتعاون مع الهيئات المركزية، بهدف تحقيق التوازن الإقليمي. يُنفذ ذلك عن طريق منهج يمكن للمستثمرين الفلاحيين بالمبادرة في تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية والغذائية الفلاحية.

من هنا، نلاحظ التوجه القوي من الدول نحو تطوير وتحديث سياساتها الفلاحية لجعل القطاع الفلاحي أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمارات والمستثمرين. هذا التحول يظهر جليًا من خلال السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها، بدءًا من مرحلة البذور وحتى مرحلة البيع للمستهلك، حيث تطور الإنتاج الفلاحي من إنتاج المواد والسلع الخام إلى إنتاج سلع متخصصة مثل الصناعة الغذائية التي تتطور بشكل باستمرار لتلبية احتياجات المستهلكين من المنتجات الفلاحية والغذائية.

ولأهميته، حظي الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر باهتمام بالغ من قبل الدولة، ويلاحظ هذا الاهتمام من خلال إقامة العديد من البرامج والهياكل التي تدعم هذا القطاع على المستويين الوطني والمحلي، والتي تهدف إلى ترقيته وتنميته مع التقليل من مشاكله، حيث يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) والمطبق عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000–2004) والبرامج الموالية له (2009/2005)، (2014/2010) ,(2019/2015) أهم هذه البرامج، حيث يعمل المخطط على دعم ومساندة الفلاحين ومدهم بالسيولة اللازمة من أجل تحقيق أهداف التنموية المرجوة، هذه البرامج التي عكفت الجزائر على تطبيقها عند بداية الألفية الجديدة مستغلة في ذلك الوفرة في الكتلة النقدية

الناجمة عن الارتفاع في أسعار المحروقات، محاولة التقليل من التبعية إلى الخارج في المواد الفلاحية خاصة المواد واسعة الاستهلاك على شاكلة الحبوب واللحوم وغيرها.

في ظل الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي، يبرز تحدٍ كبير يتمثل في إيجاد آليات وسبل لتأمين التمويل اللازم للاستثمارات الفلاحية. تشمل هذه الصيغ المتنوعة للتمويل كل من الأنشطة الفلاحية والريفية بالإضافة إلى الصناعات الغذائية. يُعتمد بشكل متفاوت على التمويل البنكي الذي يتضمن تقديم تسهيلات وقروض للمستثمرين والمتعاملين في هذا القطاع. الفلاح الجزائري، على سبيل المثال، غالباً ما يجد نفسه في حاجة إلى سيولة مالية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية (شراء البذور، مواسم الحرث والحصاد، نقل المنتجات وتشغيل العمال. في حين قد يملك كبار الفلاحين بعض الموارد المالية، فإنها تكون قليلة أو شبه معدومة لدى الفلاحين الصغار والمتوسطين. لذا، يتجه معظم الفلاحين إلى المؤسسات البنكية بحثاً عن تمويل كافٍ، سواء كان قصير، متوسط، أو طويل الأجل، وذلك بناءً على دورة الإنتاج أو الاستغلال.

نظرًا للطبيعة الفلاحية والريفية لولاية البويرة، كانت هذه المنطقة حاضنة لسياسة تمويل المشاريع الفلاحية التي تنفذها الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى برامج التنمية الفلاحية المتبعة. ومع بداية الألفية الجديدة، تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تنفيذ السياسة التمويلية للاستثمار الفلاحي في ولاية البويرة حيث يقوم البنك بتمويل المستثمرين الفلاحيين ومنتجي الصناعات الغذائية من خلال أربعة أنواع من القروض البنكية: القروض التقليدية، قرض الرفيق المدعم، قرض التحدي، والقرض الإيجاري التمويلي. هذه القروض تُقدَّم مباشرة للفلاحين من قبل البنك. كما يمكن للبنك أن يشارك في تمويل الاستثمارات الفلاحية بطريقة غير مباشرة، من خلال مختلف هيئات الدعم والمرافقة، مما يجعل بنك الفلاحة والتنمية الريفية طرفًا ثالثًا في عملية تمويل الاستثمارات الفلاحية في ولاية البويرة.

### 1. الاشكالية

انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي حظي بها القطاع الفلاحي، ومن أجل الوقوف على مدى فعالية الاستراتيجية الوطنية المتبعة في تمويل الاستثمارات الفلاحية على مستوى ولاية البويرة في ظل المنظومة البنكية الحالية، تمت صياغة الإشكالية التالية:

**ما هو دور البنوك التجارية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟**

### 2. الأسئلة الفرعية

يتفرع من هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي؟
- كيف يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوير القطاع الفلاحي؟
- إلى ماذا أدى تطور القطاع الفلاحي؟

**فرضيات الدراسة**

- تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح سياسة التمويل المنتهجة.
- أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب لتقديم للقروض الفلاحية.
- ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري من خلال مجموعة متنوعة من القروض المقدمة لدعم هذا القطاع.

### 4. مبررات اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع القطاع الفلاحي واكتشافه.
- نقص الوعي عند الفلاحين حول الاستفادة من القروض الفلاحية وإزالة الغموض عنها.
- حيوية القطاع الفلاحي وأهميته الاستراتيجية.

### 5. أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ أهمية مكانة القطاع الفلاحي.
- ✓ دور القروض البنكية في تنمية القطاع.
- ✓ المساهمة والاعتماد عمى هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات.

**6. أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- ✓ تعزيز مكانة البنوك على المستوى الوطني من حيث منح مختلف القروض.
- ✓ محاولة ابراز دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي.
- ✓ حتمية تنمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.

**7. حدود الدراسة**

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** ارتكزت الدراسة على دائرة بشلول ولاية البويرة.
- **الحدود الزمانية:** زمنيا وقعت دراستنا ضمن المجال الزمني الممتد من الفترة 2014 – 2023.
- فترة التربص: من 25 / 03 / 2024 الى 30 / 05 /2024.

**8. منهج الدراسة والأدوات المستعمل:**

لتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري. أما في الجانب التطبيقي، فقد وظفنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفيما يخص الأدوات لمستخدمة فقد اعتمدنا على المقالات ومذكرات التخرج بالإضافة الى الكتب وبعض المراجع الأخرى.

**9. صعوبات الدراسة**

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظرا لسرية المهنة.

## 10. الدراسات السابقة

**دراسة:** عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية مسيلة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017 .

خلصت هذه الدراسة إلى أن واقع الفلاحة في الجزائر يستلزم تعزيز القطاع بكافة الوسائل المتاحة وإعطائه الأولوية القصوى. كما أظهرت الدراسة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورًا محوريًا في تحفيز التنمية الفلاحية من خلال تقديم قروض تساعد الفلاحين على تسهيل وتنفيذ مختلف عملياتهم الفلاحية.

**دراسة:** دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990—2000)، دراسة حالة بنك BADR، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004 .

وقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- الرفع من فعالية القطاع الفلاحي تقتضي توسيع حدود الاستثمارات العامل.
- تهدف عملية الهيكلة إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي .
- غياب تصور واضح للتنمية الشاملة الذي يلائم الإقلاع بالقطاع الفلاحي والرفع من كفاءته .

## 11. هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى عموميات حول البنوك والتمويل الفلاحي
- **الفصل الثاني:** تناول علاقة البنك بالتمويل الفلاحي
- **الفصل الثالث:** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبلدية بشلول وكالة 463 لبلدية بشلول البويرة للفترة (2014-2023)

# الفصل الأول:

# عموميات حول البنوك والتمويل الفلاحي

**تمهيد**

تعتمد الدولة في تنمية اقتصادها ودفع عجلة النمو على البنوك لارتباطها بجميع مجالات النشاط الاقتصادي، كما أنها تعتبر حكماً بين جميع الأموال المخصصة للاستثمار والأموال المخصصة للتمويل.

فمن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك تقديم القروض للمستثمرين، والغرض من هذه القروض هو تسهيل حركة العجلة الاقتصادية.

من خلال عرض هذا الفصل سنقوم بتقديم مفاهيم عامة حول البنوك والتمويل الفلاحي وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الفلاحي.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك**

تعتمد اقتصادات مختلف الدول بشكل كبير على البنوك حيث تلعب البنوك دورا هاما في التنمية الاقتصادية ومن خلال هذه الدراسة سنناقش نشأة البنوك وتعريفها.

**المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك**

ظهرت البنوك كحتمية لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية عبر الزمن، ومرت هذه الاخيرة بجملة من التغيرات قبل وصولها إلى ما هي عليه اليوم وسنتعرف على نشأة البنوك من خلال الفرع الأول وتعريف البنوك في الفرع الثاني.

**الفرع الأول: نشأة البنوك**

وتعود نشأة البنوك إلى أواخر العصور الوسطى، عندما قام العديد من التجار وصاغة الذهب الأوروبيين، خاصة في مدن البندقية وجنوة وبرشلونة، بتبادل الأموال مقابل وديعة اسمية بقصد حماية أنفسهم من الخسارة، مقابل الحصول على شهادة إيداع.[1] حيث قام هؤلاء البائعون بتطبيق نظام قبول الودائع مع إقراضهم مرة أخرى بنسبة مئوية من الفائدة. وبعد تطور أعمالهم، أصدروا تحويلات يعترف بها الآخرون ويدفع ثمنها طرف ثالث على أساس الثقة والوضع المالي للتاجر وهكذا تحولت الحوالات أهم المصادر التي استندت إليها الصكوك[2].

وكانت للصائغ وظيفة خلال هذه الفترة مماثلة لعمل البنوك، حيث كان يقبل سبائك الذهب مقابل فترة تخزين. كان السبب الرئيسي للاتجاه نحو الصياغة خلال هذه الفترة هو توفير الحماية الكافية، ونتيجة لذلك، أصبح الصاغة المخازن الأساسية للثروة، بالإضافة إلى ذلك، قام الصائغ بأنشطة الإقراض للغير بناءً على الضمانات التي يقدمها المقترض، باستخدام جزء من أمواله وأصوله المالية. ولقد تطور بشكل تدريجي هذا النشاط إلى أن أصبح بعدها على شكل مصارف تتعامل مع الافراد والمؤسسات، وبعد تزايد نشاط الصاغة، أدى ذلك إلى زيادة الثروة بدأ هذا النشاط في التطور، وكانت هذه بداية تأسيس البنوك من قبل الصاغة، حيث شاركوا فيما بينهم ونقلوا نشاطهم المالي إلى مؤسسات لها غرض مصرفي،

[1]– أحسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 46.

[2]– محمد احمد الأفندية، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص189.

ولقد أصدروا أوراقًا نقدية يمكن لعامة الناس الاستفادة منها، ولكن في الوقت الحاضر، تم استبدالها بالودائع المصرفية[1].

**الفرع الثاني: تعريف البنوك**

هناك تعاريف متعددة للبنوك، واحدة منها تصف البنك كمجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقبلون الودائع من العملاء، سواءً للسحب عند الطلب أو لفترات زمنية محددة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم البنوك بتقديم خدمات التمويل الداخلي والخارجي، وتوفير القروض والتسهيلات المالية بما يدعم أهداف سياسات الدولة وخطط التنمية، ويساهم في دعم الاقتصاد الوطني. وبجانب ذلك، تقوم البنوك بتنفيذ عمليات تنمية للاستثمار المالي وتعزيز الادخار داخليًا وخارجيًا، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة[2].

كما يعتبر البنك يُعتبر مكانًا حيث يلتقي العرض والطلب على الأموال، حيث يقوم البنك بتجميع الأموال عبر الودائع المصرفية وغيرها من الوسائل المالية مثل أقساط التأمين في شركات التأمين وصيغة مدخرات في صناديق التوفير البريدية. ويمكن أن يكون البنك أيضًا أي منشأة مالية تقوم بواحدة أو أكثر من الأنشطة التالية: حفظ الأموال، قبول الودائع، تسليف النقود، تقديم الائتمان، وتسهيل تحويل النقود عن طريق الشيكات أو أي أدوات ائتمانية أخرى. بشكل عام، يلعب البنك دورًا أساسيًا في تحفيز الاقتصاد من خلال تسهيل تدفق الأموال وتوجيهها نحو الأغراض الاقتصادية المختلفة.[3].

يعرفه المشروع الجزائري في قانون النقد والقرض " البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، تقديم القروض توفير وسائل الدفع وتسييرها"[4].

بناءً على ما سبق، يمكن تقديم مفهوم شامل للبنك كمؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال وحفظها، وتوفيرها للعملاء لأغراض مختلفة. يقوم أصحاب الفوائض المالية بإيداع أموالهم في البنك بهدف الادخار، حيث يستفيدون من فوائد مالية مقابل توفيرهم للأموال. بينما يقوم أصحاب العجز المالي بالاقتراض من البنك لتمويل مشاريعهم أو تلبية احتياجاتهم المالية، سواءً للأغراض الشخصية أو التجارية، بهدف تحقيق

[1]– الشاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 25.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 13.

[3] – عاطف جائر، تنظيم وإدارة البنوك الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 5.

4 – المادة 114من القانون 90/10 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية العدد 16، الصادرة ب 18 أفريل 1990، ص520.

الربح أو تعزيز نشاطهم الاقتصادي. وبهذه الطريقة، يعمل البنك كوسيط مالي يسهم في توفير التمويل وتحفيز النشاط الاقتصادي[1].

**المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك**

البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بالعديد من الخدمات بهدف تلبية احتياجات زبائنها مثل الإقراض، التحويلات المالية للأفراد والشركات.

**الفرع الأول: أهداف البنوك**

تهدف البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يلي:

**أولا: الربحية**

من المعروف أن الفوائد المدفوعة على الودائع تشكل جزءًا كبيرًا من التكاليف التشغيلية للبنوك، وهذا يعني أن البنوك يتعين عليها دفع هذه الفوائد بغض النظر عن مدى تحقيقها لأرباح. في الواقع، الوضع الحالي يفرض ضغوطًا على البنوك لتحقيق أقصى قدر من الربحية، ويتطلب ذلك زيادة الإيرادات بشكل مستمر. أي انخفاض في الإيرادات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أكبر في الربحية، مما يجعل من الضروري على البنوك اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق النمو في الإيرادات وإدارة التكاليف بكفاءة لضمان استمرارية الأرباح وتحقيق أهداف الأعمال المالية.[2].

**ثانيا: السيولة**

إن غالبية الموارد النقدية للبنك هي ودائع من المتوقع أن يتم طلبها، ونتيجة لذلك فإن البنك على استعداد لتلبية هذه الطلبات في أي وقت، وتعتبر هذه السمة ذات أهمية قصوى بالنسبة لميزات الأعمال الأخرى للبنك. في الوقت الذي يمكن فيه للعديد من الشركات تأخير سداد ديونها لبضعة أيام، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية في البنك كافية لجعل المودعين يعتقدون أن البنك يفتقر إلى السيولة ويسحبون ودائعهم. الأمر الذي قد يؤدي إلى التعرض للإفلاس.[3].

**ثالثا: الأمان**

البنك لديه رأس مال صغير نسبيا، عادة لا يتعدى 10% من إجمالي أمواله. هذا يعني أن هامش الأمان للمودعين الذين يودعون أموالهم في البنك محدود والبنك يعتمد على أموال المودعين كمصدر

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] – طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 256.

[3] – سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

للاستثمار، ولا يتحمل خسائر تزيد عن قيمة رأس ماله، فإذا زادت الخسائر عن ذلك، قد يضطر البنك إلى استخدام جزء من أموال المودعين لديه، مما سيؤدي حتما إلى إفلاس البنك[1].

**الفرع الثاني: أهمية البنوك**

تكمن أهمية البنك من خلال ما يلي:

- تتخصص البنوك في أنواع مختلفة من الاستثمارات، مما يزيد من المخاطر.
- نظرا للحجم الكبير للأرصدة، تستطيع البنوك المشاركة في المشاريع طويلة الأجل.
- البنوك توفر أنواعاً مختلفة من الأصول المالية بنسبة مخاطر مختلفة، وعوائد مالية متغيرة، وشروط مختلفة للمستثمر، ونتيجة لذلك فهي قادرة على الاستجابة لجميع الرغبات واستيعابها.
- دعم الأسواق الأولية التي تتحاشى المخاطرة وتقوم بإصدار الأصول المالية التي يتردد الفرد في تحملها[2].

بالإضافة إلى ذلك، تعمل البنوك على توفير أمان وحماية لأموال التجار الذين يخافون من سرقتها أو فقدانها، حيث توفر البنوك السبل اللازمة لحفظ الأموال بشكل آمن وتوفير حرية السحب في أي وقت ومكان. ومع زيادة حجم الودائع لدى البنوك، فإنها تسعى لإدارة هذه الأموال بفعالية من خلال توجيهها إلى القروض والتسهيلات المالية للأفراد والشركات الراغبة في الحصول عليها، لضمان عدم تجميد الأموال وعدم تراكمها دون استفادة. ومن هنا، تظهر وظيفة البنوك كوسيط في توزيع الائتمان، حيث تتلقى الأموال من المدخرين بفائدة معينة وتُقرضها للمقترضين بفائدة أعلى، مما يساعد في تحقيق الربحية للبنوك وتوفير السيولة المالية للمجتمع.[3].

**المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك**

تختلف البنوك في دول العالم حيث كل بنك له خصائصه وظائفه ومن أهم هذه البنوك:

[1] – طارق طله، مرجع سبق ذكره، ص258

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 21.

[3] – عبد الفضيل محمد أحمد، عمليات البنوك، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص 03.

**الفرع الأول: البنك المركزي**

يعرف على أنه: "مؤسسة مصرفية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه[1].

**وظائف البنك المركزي:** من أهم وظائف البنك المركزي ما يلي[2]:

* **الإصدار النقدي:** تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكنوت أولى وظائف البنك المركزي وكان انفراد البنك المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية واستنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانته البنك المركزي عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها وقد سارت وظيفة الإصدار جنبا إلى جنب مع تطور نظام البنوك المركزية وكانت الأساس لتميز هذا النوع من البنوك عن غيره حتى أوائل القرن الحالي حيث أصبح البنك المركزي يعرف على انه بنك الإصدار ونظرا بما لوظيفة الإصدار من أهمية كبيرة فقد شغلت أذهان رجال البنوك وطلاب المسائل النقدية وظهر رأيين في هذا المجال رأي ينادي بحرية الإصدار ورأي بتقييد الإصدار .

* **الرقابة على الائتمان:** يتحكم البنك المركزي بحجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويؤثر في حجمها بالنقصان أو الزيادة أو للتأثير في عرض النقد ويقوم باستخدام هذه الأدوات:

– يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة.

– تغيير سعر الخصم أو إعادة الخصم.

– تغيير نسبة السيولة النقدية.

* **مستشار ووكيل مالي للحكومة:** البنك المركزي ينفذ العديد من الوظائف التي تجعله يعتبر في بعض الأحيان بنك الدولة. وتتم المحافظة على مالية الدولة لدى البنك المركزي، وتودع فيه أموال ضرائبها ورسومها وتراخيصها المختلفة. في حسابات محددة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بتحرير الشيكات لهذه

[1] – عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 247.

[2] – محمد حسين الوادي، النقود والمصارف دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 167.

الحسابات عند دفع النفقات المختلفة، بما في ذلك إصدار السندات الحكومية ودفع الرواتب والأجور وفوائد القروض وغيرها. كما تمنح الدولة قروضاً قصيرة الأجل.

* **بنك البنوك:** بعد انفراد البنك المركزي بوظيفة الإصدار القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية وأن البنوك المركزية في نظام البنوك التجارية حيث أن هذه الأخيرة تودع جزء من أرصدتها لدى البنك المركزي تستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها مع بعضها البعض[1].

**الفرع الثاني: البنوك التجارية**

هذه المؤسسة تهدف إلى قبول الودائع، تقديم القروض، وتوظيف الأموال المتبقية لديها. كما أنها تقبل الودائع الأجلية والودائع تحت الطلب والودائع بإخطار مسبق، وتقرض الأموال إما باعتماد على شخص أو بضمان بضاعة أو أوراق تجارية.[2].

**وظائف البنوك التجارية**

تؤدي البنوك التجارية العديد من الوظائف نذكر منها[3]:

* **قبول الودائع:** عد الودائع من بين أهم مصادر تمويل البنوك التجارية، وتحاول دائمًا الترويج لها من خلال حملات التوعية للمواطنين بالعمل المصرفي وتشجيعهم على الادخار.

* **تقديم القروض:** تتحمل البنوك التجارية مسؤولية كبيرة، فهي تحقق أرباحها من خلال تقديم القروض، ولكن في الوقت نفسه، تتصرف في أموال عملائها الآخرين. لذلك، يتوجب على البنك الاحتفاظ بنقد سائل جاهز لمقابلة طلبات المودعين.

***خصم الأوراق التجارية:** عمليا هو عبارة عن إقراض لفترة قصيرة الاجل.

**الفرع الثالث: البنوك المتخصصة**

البنوك المتخصصة هي كل مؤسسة مصرفية حكومية أو خاصة أو مختلطة، أنشأت بهدف منح القروض وتمويل نشاط اقتصادي معين يندرج تحت تخصصها في قطاعات محددة صناعية عقارية

[1] – رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأول، عمان، الأردن، 2010، ص 67.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] – حمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 168 محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص 53.

زراعية، أو في مجال التجارة الخارجية، تكمل نشاطات البنوك التجارية ولا تزاول أعمالها، ولا تشكل قبول الودائع تحت الطلب أوجه أنشطتها الرئيسية وإنما تعتمد على مواردها الذاتية لتقديم تمويلات متوسطة وطويلة الأجل بما يتناسب مع طبيعة تخصصها في قطاع معين[1].

وتنقسم البنوك المتخصصة حسب عمليات التمويل التي تقوم بها إلى ما يلي[2]:

**أولا: بنوك الاستثمار**

لبنوك الاستثمار والأعمال عدة تسميات مختلفة، فتسمى أحياناً بنوك الجملة، أو بنوك الأعمال، أو بنوك الاستثمار، أو بنوك التنمية، فتعددت تسمياتها لكن مفهوم واحد.

تعرف بنوك الاستثمار بأنها المصارف التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة، بالإضافة إلى الودائع لقيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها، من هذه الأعمال تقديم قروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار.

**وظائف بنوك الاستثمار**

- ✓ تقدم البنوك الاستثمارية خدمات استشارية للشركات المصدرة، تتضمن تحليل الاحتياجات التمويلية للشركة اقتراح مصادر ومزائج التمويل المناسبة، تحديد شروط وأسعار بيع وتوقيت إصدارات الأوراق المالية، ودراسة الجدوى التمويلية لحالات الاقتناء والدمج؛
- ✓ تقوم بنوك الاستثمار بشراء إصدارات الأوراق المالية الجديدة من الشركات وإعادة بيعها إلى المستثمرين النهائين، من أفراد ومؤسسات استثمارية؛
- ✓ تضمن بنوك الاستثمار للشركة المصدرة للأوراق المالية السعر المتفق عليه عند بيع الأوراق المالية الجديدة، ويتحمل بنك الاستثمار خطر انخفاض أسعارها عندما يبدأ ببيعها؛
- ✓ يتقاضى بنك الاستثمار عمولة (Spread)، وهي الفرق بين سعر شراء الأوراق المالية من الشركات المصدرة وسعر البيع إلى المستثمرين.

**ثانيا: شركات القرض الايجاري**

التمويل الإيجاري يشير إلى عملية توفير مؤسسة مالية مؤهلة قانونًا، مثل بنك أو شركة تأجير، للمعدات أو الآلات أو الأصول المادية لمؤسسة معينة عبر عقد إيجار، مع إمكانية تنازل عن هذه

[1] – محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص 53.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الأصول في نهاية فترة الايجار المتفق عليها. يتم سداد ثمن الايجار على شكل أقساط دورية، تسمى ثمن الايجار، ويتميز هذا النوع من القروض الايجارية بالنقاط التالية:[1]:

- ✓ تأمين السيولة المالية للمؤسسات: يُعَد استئجار الأصول الثابتة وسيلة للمؤسسات التي تواجه نقصًا في التمويل للحصول على الأموال اللازمة دون الحاجة إلى الشركاء أو التقديم للبنوك. يُعتبر الاستئجار مصدرًا بديلًا للتمويل يُساهم في تلبية احتياجات الاستثمار.
- ✓ توفير تمويل الاستثمار بالكامل: في بعض الحالات، يقدم المؤجر ضمانًا لتمويل الاستثمار بالكامل من خلال العقود الإيجارية، مما يجعل الاستئجار مصدر تمويل كامل للمشاريع والاستثمارات. يُخفِف هذا الضغط على رأس المال الخاص بالمستأجر ويمنحه القدرة على الاستفادة من الأصول دون الحاجة إلى دفع مبالغ كبيرة كتقدم.

**ثالثا: بنوك الاعمال**

هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، والقانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.[2].

**وظائف بنوك الاعمال:** تتمثل أهم وظائف بنوك الأعمال فيما يلي[3]:

* تتلقى الودائع وتحصل على عمولة من خلال توظيف الأسهم والسندات التي تصدرها الشركة أثناء وجودها.

* تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة: قد يقوم البنك بمفرده أو بالاشتراك مع بنوك أعمال أخرى بتكوين شركات مساهمة يكتتب فيها المؤسسون بأغلب الأسهم أو كلها.

* اصدار الصكوك للمؤسسات.

* اقتناء معدات وآلات متطورة وهذا يساعد المؤسسة على التحسين من نوعية المنتوج ورفع الإنتاجية ومسايرة المؤسسات المتطورة والقيام بالتصدير.

[1] – رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014–2013، ص190.

[2] – حسن احمد عبد الرحمان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار طيبة للطبع والنشر والتوزيع, 2007، ص 125.

[3] – محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

**رابعا: البنوك الشاملة**

يمكن تعريفها بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث ما بين ووظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال ويعرفها البعض بأنها تلك الهيئات التي تؤدي الوظائف التقليدية و كذلك الوظائف الغير تقليدية مثل ما يتعلق بالاستثمار أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و الأعمال[1].

**وظائف البنوك الشاملة**

وهكذا يتضح أن البنوك الشاملة يتحدد دورها و يتبلور من خلال كونها[2]:

- بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك والبنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد أو في أن واحد أي أنها بنوك غير متخصصة
- تستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت
- اتجاهها و حرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال و الإيرادات

تقوم إستراتيجية البنوك الشاملة كما هو واضح على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والتنويع يعني أن لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي.

**خامسا: البنوك الالكترونية**

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الإلكترونية أو بنوك الانترنت أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط أو بنوك الويب أو بنوك الخدمية الذاتية، وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب أو في أي مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد[3].

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 19.

[2] – عبد المجيد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2000، ص 20.

3– يوسف حسن يوسف البنوك الإلكترونية، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2012، ص 11.

**وظائف البنوك الالكترونية**

البنوك الالكترونية تقوم بالكثير من الوظائف وهي كما يلي[1]:

* توفير الخدمات المصرفية للعملاء عبر الإنترنت، مثل الاستعلام عن الحسابات، وتحويل الأموال بين الحسابات، ودفع الفواتير، وإدارة الحسابات.

* قديم التطبيقات المصرفية التي تمكن العملاء من الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات المصرفية من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

* خفض التكاليف بحيث أن تقليل التكلفة وتحسين الجودة هي عوامل جذب العميل.

* وفير وسائل للدفع الإلكتروني مثل البطاقات الائتمانية والخدمات الإلكترونية للتحويلات المالية والمدفوعات عبر الإنترنت.

*توفير نظم أمان قوية لحماية المعلومات المالية والشخصية للعملاء، بالإضافة إلى مراقبة الأنشطة المصرفية عبر الإنترنت للكشف عن أي نشاط غير مصرح به.

*تقديم خدمات التسويق الإلكتروني للعملاء، مثل إرسال العروض الترويجية والتنبيهات عن المنتجات والخدمات الجديدة عبر البريد الإلكتروني ورسائل الهاتف المحمول.

* تحويل الأموال إلى حسابات أخرى في الداخل أو الخارج.

**سادسا: البنوك الإسلامية**

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية في أعمالها المصرفية والاستثمارية. يهدف البنك إلى تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي، ورفع مستوى المعيشة من خلال تنفيذ المعاملات المالية واستثمار الأموال وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية[2].

**وظائف البنوك الإسلامية:** تكمن وظائف البنوك الإسلامية في[3] :

**- أنشطة مصرفية**

* قبول الودائع بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الحسابات تحت الطلب وحساب الائتمان.

* اجتذاب المدخرات من أجل استثمارها في القطاعات المختلفة.

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 21

[2] – بن حليمة هوارية، بطاهر علي، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية، المجلد 26، العدد 1، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص29

**- أنشطة التكافل الاجتماعي**

* جمع الزكاة لمساهمي الصرف وأصحاب الاستثمار لديه.

* صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية.

*إدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمحتاجيها.

* صرف القروض الحسنة (بدون فائدة) لمن يستحقها مع مراعاة أنه في حالة عدم القدرة على السداد فالنظرة إلى مسيره.

**- أنشطة استثمارية**

*إدارة استثمارات أموال الغير، حيث يكون البنك مضاربا لقاء نسبة من ناتج الاستثمار في حالة تحقيق الربح فقط فأن البنك يخسر جهده ووقته ويتحمل وإذا تحققت الخسارة صاحب المال الخسارة المالية

*استثمار الأموال حيث يقوم البنك بتوظيف الأموال المتاحة من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي يتلقاها بصفته مضاربا عن طريق تأسيس منشآت أو الإسهام في المنشآت القائمة.

**المطلب الرابع: المبادئ التي تحكم عمل البنوك**[1]

لاكتساب ثقة المتعاملين، تلتزم البنوك في أداء وظائفها بمبادئ هامة، وأهمها:

**أولا: السرية**

تعاملات البنك مع عملائه مبنية على الثقة المتبادلة، عندما يقوم المودع بإيداع أموال في البنك، فإنه يمنح الأخير إمكانية الوصول إلى بعض مساحته الشخصية، والتي تعتبر سراً شخصياً، ولا يلتزم البنك بمشاركة هذه المعلومات مع الجمهور، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على سمعة المودع، المقترضين وتقويض ثقتهم، ونتيجة لذلك فإن التزام البنك بالحفاظ على السرية في معاملاته هو مطلب عام تفرضه أصول المهنة وخصوصيات معاملاتها التي تعتبر شخصية للغاية، فلا يجوز للبنك مشاركة أي معلومات مع أي شخص إلا بإذنه، ويستثنى من ذلك اتباع مبدأ السرية عند طلب ذلك من قبل جهة عامة في الدولة.

**ثانيا: حسن المعاملة**

يعتبر المبدأ الأساسي الذي يجذب العملاء للتعامل مع البنك نفسه، على أن تكون الخدمات التي تقدمها جميع البنوك هي نفسها، ووظيفة البنك هي اختيار الموظفين بعناية من خلال تدريبهم بما يعزز خدمة العملاء المتميزة. يجب أن يتمتع المصرفي بقدرة شديدة على الملاحظة حتى يتمكن من تقييم حالة

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

العميل بسرعة، ويجب أن يمتلك الشجاعة ليقول "لا": بغض النظر عن العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، كما يجب أن يكون مبتهجًا، وهذا سيجعله يتمتع بشعبية كبيرة بين الآخرين.

**ثالثا: الراحة والسرعة**

إن تصور العميل للأمن في البنك يجعله يتردد عليه بشكل متكرر، تحاول البنوك توفير أكبر قدر من الاسترخاء للعملاء من خلال إنشاء مواقع مناسبة لقضاء بعض الوقت أثناء الانتظار، ويجب تنفيذ الإجراءات الروتينية في البنك لتزويد العملاء بخدمة سريعة وبسيطة.

استخدام التكنولوجيا المتطورة في البنوك يساعد على إنجاز الأعمال بسرعة كبيرة، حيث تمكن من التعامل مع البيانات المعقدة في وقت قصير. كما أنها تساعد على حفظ المستندات بطريقة صحيحة، مما يسهل استخراج المعلومات اللازمة بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التكنولوجيا تسهل الاتصالات السريعة بين الفروع والمراسلين.

**رابعا: كثرة الفروع**

تعمل البنوك العامة والتجارية على تعزيز نشاطها من خلال فتح فروع جديدة في المناطق المستهدفة، ويترتب عن هذا الانتشار الجغرافي العديد من الفوائد، مثل: [1]

أ-توفير الوقت والمال والجهد من خلال السماح لزبائن البنك بإجراء معاملاتهم وذلك دون الانتقال إلى إدارة البنك.

**ب**-توزيع المخاطر البنكية على مختلف الجهات.

**ج**- السهولة، السرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عملات عن عمليات التحويل.

[1] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.

**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الفلاحي**

يُعد التمويل الفلاحي إحدى أشكال خدمات الوساطة المالية التي تقوم بدورها في نقل الأموال من الوحدات التي لديها فائض مالي إلى الوحدات التي تعاني من عجز. يوفر هذا التمويل الأموال الضرورية لتلبية احتياجات القطاع الفلاحي من مستلزمات الإنتاج مثل المعدات والأدوات والأسمدة، بالإضافة إلى تمكين نقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة التي تسهم في تعظيم الإنتاج الفلاحي.

**المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل الفلاحي**

التمويل الفلاحي يعبر عن الشكل النمطي لعلاقة التمويل بين البنوك التجارية العاملة والمشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي.

**الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي**

يُعرَّف التمويل الفلاحي على أنه "دراسة الطرق التي من خلالها يمكن توفير التمويل والسيولة للخدمات المقدمة للمزارعين المقترضين". كما يعبر عن دراسة الوسطاء الماليين الذين يوفرون القروض للزراعة، والأسواق المالية التي تمكّن هؤلاء الوسطاء من الحصول على الأموال المتاحة لديهم لإقراضها[1]. كما يعرف أيضا ب "**التمويل الفلاحي هو مجموعة المبالغ والأرصدة المالية التي تخصصها المؤسسات المالية والبنكية لتمويل النشاط الفلاحي، وذلك بغرض تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية** ".

التمويل الفلاحي يمكن النظر إليه على المستويين الفردي والإجمالي. فالتمويل على المستوى الكلي يتعامل مع المصادر المختلفة لتجميع الأموال. لذلك، يركز هذا النوع من التمويل على الاحتياجات التمويلية الإجمالية للقطاع الفلاحي، وظروف وشروط التمويل المتاحة وكيفية استخدامها. أما الجزئي فيشير إلى الإدارة المالية على مستوى الوحدات الفلاحية الفردية.

**الفرع الثاني: أهمية التمويل الفلاحي**

يعتبر التمويل الفلاحي أحد العناصر الرئيسية لتنمية القطاع الفلاحي، حيث أنه لزيادة الإنتاج الفلاحي لابد من وضع خطط وسياسات تستند إلى أسس اجتماعية، اقتصادية، وتكنولوجية متينة. ويُعتبر توفير الأموال ضرورة حتمية لإجراء الاستثمارات الفلاحية، سواء كانت تلك الاستثمارات تطمح إلى التوسع

[1]– حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص عموم مالية، جامعة باتنة، الجزائر،2013–1014، ص34.

الأفقي أو العمودي في الإنتاج كون التنمية الفلاحية هي القاعدة والأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

كما تنبع الأهمية الاقتصادية للتمويل الفلاحي في:

- يقوم بتوفير السيولة المالية اللازمة في مختلف الأوقات وهذا نتيجة لطبيعة الإنتاج الفلاحي الموسمية.
- يعطى الفرصة لصغار الفلاحين والمستأجرين عن طريق القروض طويلة الأجل لتملك الأرضي.
- زيادة مدخول ومدخرات العاملين بالقطاع الفلاحي
- يساعد على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته كونه يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل لمزارعين.

**المطلب الثاني: أهداف، تصنيفات ومصادر التمويل الفلاحي**

تهدف سياسة تمويل القطاع الفلاحي إلى توفير الموارد المالية اللازمة للقطاع بما يتناسب مع البنية التمويلية المعتمدة، حالة الاقتصاد، وبيئة الأعمال السائدة، ويمكن الاستفادة من مصادر متنوعة للتمويل. غير أن التجارب أثبتت أن التمويل الخارجي، خصوصًا ذلك الذي توفره مؤسسات الإقراض الفلاحي، يلعب دورًا فعّالًا في تعزيز الاستثمارات والإنتاجية في القطاع الفلاحي.

**الفرع الأول: أهداف التمويل الفلاحي**

يرتبط التمويل الفلاحي ارتباطا وثيقا بإنتاج المحاصيل الرئيسية والمنتجات الحيوانية، حيث تختلف الأهداف المرجوة من السياسة التمويلية الفلاحية من بلاد إلى أخرى، بحسب النموذج الاقتصادي المعتمد والأولويات المحددة من قبل النظم السياسية.

[1]– العليوي الأحمد، العطوان سمعان، التمويل الزراعي، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 1996، ص ص 6–8.

ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للتمويل الفلاحي فيما يلي:

**الجدول رقم (01): يمثل أهداف التمويل الفلاحي**

| الشعبة | الأهداف |
|---|---|
| **الإنتاج الفلاحي** | -تنويع الإنتاج الفلاحي.<br>- تحسين الإنتاج الفلاحي كما ونوعا. |
| **الملكية الفلاحية والبنيان الفلاحي** | -مساعدة طبقات المزارعين على ملكية الاراضي.<br>-إعادة توزيع الأراضي الفلاحية (الاستصلاح الفلاحي.)<br>-تحسين حجم الوحدات الحيازية المزرعية. |
| **التصنيع الفلاحي** | - تصنيع المستلزمات للإنتاج الفلاحي.<br>- تصنيع المنتجات الفلاحية. |
| **التسويق الفلاحي** | -رفع كفاءة العمليات التسويقية الفلاحية.<br>-تحسين الخدمات التسويقية الفلاحية. |
| **التنمية الفلاحية** | -رفع معدلات التنمية الفلاحية.<br>-زيادة الموارد الفلاحية.<br>-تنمية المجتمع الريفي. |
| **مواجهة الأزمات الاقتصادية والطبيعية** | -مواجهة تقلبات الأسعار.<br>-مواجهة الظروف الطبيعية المعاكسة. |
| **تنمية المدخرات الفلاحية** | -زيادة المدخرات الفلاحية.<br>- تشجيع المدخرات الفلاحية.<br>-الاتجاه نحو التمويل الذاتي. |

**المصدر**: العليوي الأحمد، العطوان سمعان: التمويل الزراعي، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 1996، ص ص 4-5.

بالاعتماد على الأهداف المذكورة سابقا تصاغ السياسة التمويلية الفلاحية من قبل النظم السياسية ضمن استراتيجية عامة لتطوير القطاع الفلاحي، وذلك بغرض الرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية.

**الفرع الثاني: تصنيفات التمويل الفلاحي**

يمكن تصنيف التمويل الفلاحي وفق مجموعة من الأسس وهي كما يلي: الغرض من التمويل، المدة (فترة السداد)، نسبة الأمان، الجهة المقرضة وعدد الأنشطة التي يقدم لها التمويل وعلى أساس المدة (فترة السداد):

**أولا: على أساس الغرض**

يصنف التمويل على أساس الغرض من القروض، على سبيل المثال: قروض الري، قرض المحاصيل، قروض المعدات والآلات. وهذه القروض تدل على العلاقة الوثيقة بين الوقت والاستخدام وكذلك معدل العائد أو الربحية. وفي بعض الأحيان تصنف القروض أيضا كقروض استهلاك وإنتاج نتيجة تحويل القروض الإنتاجية لأغراض الاستهلاك من قبل الطبقة الهشة من الفلاحين.

وعليه، بدأت البنوك في عمليات التمويل لغرض الاستهلاك إلى جانب التمويل لغرض الإنتاج، على أن تسدد قروض الاستهلاك من عائدات بيع المحاصيل.

**ثانيا: على أساس الأمان**

يتيح مبدأ الأمان المقدم أساسا آخر لتصنيف القروض، وهنا لابد أن نفرق بين نوعين من القروض (المضمونة وغير المضمونة)، حيث تقدم القروض المضمونة مقابل ضمان (الأراضي والثروة الحيوانية، الأصول الرأسمالية الأخرى والذهب والمجوهرات)، الذي يذكر المقترض بالتزاماته بتسديد القروض، في حين قد تقدم البنوك قروضا للفلاحين دون تقديم أي ضمان من خلال قروض قصيرة الأجل للمحاصيل[1].

**ثالثا: على أساس المُقرض**

تصنف القروض الفلاحية أيضا على أساس الجهة المانحة للتمويل إلى صنفين:

**التمويل المؤسسي:** القروض البنكية التجارية، القروض التعاونية والقروض الحكومية.

**التمويل غير المؤسسي:** قروض لفائدة الجمعيات المهنية، التجار والوكلاء، الأصدقاء والأقارب.

**رابعا: التصنيف على أساس المقترض**

تصنف القروض الفلاحية على أساس نوع المقترضين مثل مزارعي المحاصيل (مزارعو الدواجن منتجات الألبان، الحرفيون الريفيون، الصيادون، الخ) أو العمال المزارعون (مزارعو السهولو مزارعو التلال).

[1]– مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016–2017، ص9.

**خامسا: التصنيف على أساس المدة**

بناء على التصنيف، يتم تقسيم القروض الفلاحية إلى[1]:

**القروض الفلاحية قصيرة المدى:** يقدم هذا النوع بشكل عام لشراء البذور، الأسمدة، الأعلاف، ومبيدات الآفات وكذا الأيدي العاملة، تسمى القروض الموسمية أو الاستغلال. ويتوقع دائما سداد القرض زائد الفائدة من الإيرادات المتحصلة بعد موسم الحصاد، المهلة الزمنية لسداد هذه القروض هي سنة وثلاثة أشهر كأقصى حد.

تعتمد طريقتان لمنح هذا النوع من القروض إما عن طريق عملية الخصم أو عن طريق فتح اعتماد على شكل حساب جاري، فالأول يعمل من خلالها البنك مقابل تحصله على سند تجاري، منح قيمة السند إلى حامله مع خصم فوائد القيمة المحتسبة حتى انقضاء أجل السند. على أن يتم السداد مباشرة عند انتهاء مدة السند التجاري. أما الثاني فيتطلب تحرير عقد بين المقترض والبنك، أين يلتزم البنك بوضع مبلغ محدد من المال ولمدة معينة ومحددة لصالح المقترض، أين يتم سداده في آخر السنة.

**التمويل الفلاحي متوسط المدى:** القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل نسبيا بالمقارنة بالقروض القصيرة الأجل، تستعمل في مجملها لتمويل الأصول الثابتة مثل: شراءالآلات، حفر الآبار، انشاء هيكل الري، ومنتجات الألبان والدواجن، وما إلى ذلك، كما تتراوح فترة السداد المعتادة لهذا النوع من القروض من 15 شهرا إلى 5 سنوات.

الملاحظ في القرض الفلاحي متوسط الأجل وجوب تغطيته بضمان مقدم من قبل المقترض وذلك راجع إلى طول مدة القرض، ويتم تسديد هذه القروض بصفة سنوية عن طريق حساب قيمة الفوائد المترتبة، ويعمل المقترض سنويا على تسديد قسط القرض مضافا إليه خدمة الدين المرتبطة به وذلك إلى غاية انتهاء مدة القرض.

**التمويل الفلاحي طويل المدى:** القروض الممنوحة على مدى فترة أطول (أكثر من 5 سنوات) هي قروض طويلة الأجل، وتتعلق القروض الطويلة الأجل بالأصول ذات العمر الطويل مثل الأراضي واستصلاحها، تشييد مبان المزارع، الآلات الثقيلة، وما إلى ذلك، والتي تتطلب مبالغ كبيرة من الأموال للاستثمار الأولي،

[1]– شريف زهار أمال قوسم: القرض الفلاحي في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001، ص31.

يتم توزيع الفوائد الناتجة على كامل عمر الأصل، وتتراوح فترة السداد العادية لهذه القروض بين 5 سنوات و15 سنة وأكثر[1].

**الفرع الثالث: مصادر التمويل الفلاحي**

تتنوع طرق تمويل القطاع الفلاحي، واختيار النموذج التمويلي المناسب والمصدر التمويلي الأمثل ويعتبر أمراً بالغ الأهمية لنجاح العملية التمويلية والعملية التشغيلية للقرض الفلاحي. وتنقسم مصادر التمويل الفلاحي إلى قسمين: التمويل الذاتي، والتمويل الخارجي.

**أولا: التمويل الذاتي:** يعتبر رأس المال الأولي هو الركيزة الأولى التي يستند عليها كل مستثمر، وذلك عن طريق إدخال الفوائض المالية المجمدة وغير المستغلة إما لبدء مشاريع جديدة كليا أو تكملة لمشاريع قائمة عن طريق التوسعة فيها أو في إحدى فروعها.

ويتميز التمويل الذاتي بما يلي[2]:

- عدم التبعية المالية وحرية اتخاذ القرارات.
- تقديم التركيز المالي للمستثمرة والاستفادة من المخصصات والاحتياطات.
- تنفيذ الاستثمارات ذات الخطورة العالية.
- قليل التكلفة كما أنه لا تترتب على الفلاحين أي التزامات خارجية.

**ثانيا: التمويل الخارجي:** وهو المصادر التمويلية التي يُتحصل عليها من طرف خارجي، إما عن طريق المساهمة المباشرة في رأس مال المشروع أو عن طريق شراء أسهم المنشأة الفلاحية، أو أن يكون في وضعية دائنية بالنسبة للمشروع من خلال طرح السندات أو الحصول مباشرة على قرض بفائدة محددة.

حيث يلجأ صاحب العجز التمويلي إما إلى مؤسسات غير الإقراضية وهي المؤسسات والهيئات التي لا تمارس مهام الوساطة المالية (التمويل الحكومي – دعم مباشر– تسهيلات جبائية، ضريبية، جمركية، التمويل المتأتي من التجار والسماسرة) أو عن طريق مؤسسات الإقراض (البنوك التجارية، شركات القرض التعاوني، البنوك الريفية الجهوية، البنوك الإسلامية،) كلها تقوم بتوفير التمويل المناسب للفلاحين مقابل خدمة دين محددة.

[1] – شريف زهار أمال قوسم، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] – أسعد علي، محاضرات الاقتصاد الزراعي، كلية الفلاحة، جامعة حماد، سوريا،2015، ص 41.

**المطلب الثالث: مقومات نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي**

تقتصر السياسة المتعلقة بالتمويل الفلاحي على مجموعة من القواعد والإجراءات والمقاييس التي يتم اتباعها لتحديد حجم مواصفات القروض والمساعدات الممنوحة للقطاع الفلاحي، ويجب أن تتم وفق خطة شاملة ومتكاملة الاستراتيجية. وبينما تعبر استراتيجية التمويل عن الإطار العام أو الاتجاه الذي تسلكه البنوك لتحقيق أهدافها على المدى القصير والطويل، فإن هذه الاستراتيجية ترتكز على استراتيجية التنمية الوطنية التي وضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للدولة. ومن ناحية أخرى، تصف استراتيجية التمويل الإجراءات والأساليب المحددة المستخدمة لتحقيق الأهداف. الإجراءات الفنية المدرجة في إطار سياسة البنك للتمويل، وهي عبارة عن مراحل عملية تبدأ بطلب العميل للمساعدة وتستمر عبر مراحلها المختلفة حتى يقوم العميل بسداد القروض والفوائد للبنك.[1].

على العموم توجد 3 عوامل مساعدة على نجاح سياسة التمويل الفلاحي نلخصها فيما يلي:

**الفرع الأول: المقارنة بين الإنتاج والدخل**

لقد أصبح النهج التقليدي للتمويل الفلاحي، والذي يرتكز في المقام الأول على زيادة الإنتاج الفلاحي، موضوع اهتمام لكل من الخبراء وصانعي السياسات. وعلى الرغم من إمكانية التمويل المستهدف لتحقيق هذا الهدف المتمثل في زيادة إنتاج بعض المحاصيل، إلا أن فوائده يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لتعويض التكلفة. لكي تكون إصلاحات القطاع المالي في جميع أنحاء العالم فعالة، يجب أن تعمل على تعزيز الدخل الفلاحي وزيادة الفعالية الشاملة للقطاع في تعزيز التنمية الفلاحية من خلال:

– لتمكين تغطية التكلفة الخاصة بالاستثمارات حتى في الربحية المنخفضة لابد من اعتماد أسعار الفائدة المدعومة.

– ارتباط منح القروض الفلاحية بمعايير تتعلق باختيار بربحية الاستثمار مع تحديد المزايا النسبية أو الربحية للمنتجات التي تم تمويلها.

**الفرع الثاني: السياسة الوطنية الفلاحية**

يجب أن تكون السياسة المتعلقة بالشؤون المالية والمصرفية جزءًا من استراتيجية وطنية شاملة تتبناها الولايات والأقاليم. ويمكن للمؤسسات المالية الناجحة أن تساعد في تحقيق الهدفين الوطنيين المتمثلين في زيادة الدخل الفلاحي والريفي والحد من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يجب على هذه المؤسسات أن تحافظ

[1] – الزبيدي حمزة محمود، التحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 146.

على أهدافها الخاصة المتمثلة في تعظيم المكاسب المالية، سواء من خلال الاستثمارات الفلاحية أو من خلال التمويل الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ على مفهوم الاستدامة في العلاقة بين المؤسسة المالية المقرضة والمستثمر الفلاحي من أجل الحفاظ على الدخل والفوائد مع تجنب مرور التكاليف، مما سيمنع ظهور مؤسسات مالية فلاحية أخرى. يتم تحقيق هدف الاستدامة من خلال طريقتين أساسيتين: الأولى تنطوي على تجنب الاعتماد على الإعانات، والثانية على كسب المال. وهذان المتطلبان حيويان وضروريان للاستمرارية على المدى الطويل.

كما أنه من أهداف الإستراتيجية الوطنية زيادة عدد العملاء (المستثمرين الفلاحيين) وتحسين جودة وتنوع الخدمات المالية المقدمة لهم. ومع ذلك، يجب توخي الحذر للتأكد من أن السعي لتحقيق هذه الأهداف لا يؤثر سلبًا على الصحة المالية أو استدامة الخدمات.

**الفرع الثالث: الوساطة المالية المستدامة والفعالة**

أنواع عديدة من الاستراتيجيات المؤسسية تساهم في استدامة التمويل الفلاحي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وعليه فإن المحددات الأساسية لاستدامة التمويل الفلاحي هي كالتالي[1]:

**أولا: تعبئة المدخرات**

المفهوم الأساسي هو أن مؤسسة القروض التي تفتقر إلى مصدر مباشر للتمويل ستدرك في نهاية المطاف أن المصادر الخارجية لا يمكن الاعتماد عليها، وأن العملاء يدركون بشكل عام الخطر المحتمل المتمثل في عدم سداد قروضهم.

**ثانيا: الدور الأدنى للدعم والمساعدات**

غالبًا ما تحل القروض أو التسهيلات منخفضة الفائدة المقدمة من الحكومة والوكالات الأخرى التي تتبرع محل تعبئة مدخرات المؤسسات المالية. وقد أثبتت التجربة أن الاعتماد بشكل أكبر على الدعامات يقلل من استدامة العنصر. إن الوصول إلى مصادر تمويل منخفضة التكلفة يقلل من قدرة المؤسسة على تحقيق الفعالية التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام هذا النوع من التمويل أكثر خطورة من سداد القرض.

[1] – بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023، ص ص12-13.

**ثالثا: أسعار الفائدة على مستوى السوق**

إن أسعار الفائدة على القروض لها تأثير كبير على عمل الأسواق المصرفية. وسياسات التمويل المنخفضة التكلفة هي المسؤولة عن الافتقار إلى القدرة التنافسية في هذه الأسواق في البلدان المنخفضة الدخل. فهي لا تشجع الأسر على الادخار، كما أنها تسيء تمثيل الطريقة التي يوزع بها المقرضون القروض. الحجج ضد انخفاض أسعار الفائدة كثيرة نناقش منها[1]:

– تتسبب في تآكل رأس مال المؤسسة المالية وتخفيض قدرتها بالتدريج على خدمة عملائها.

– انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع يضعف تعبئة المدخرات، ما لم يتم تعزيزها من خلال الدعم الكافي.

– إن السماح للبنوك بإقراض الأنشطة ذات العائدات المنخفضة، يؤدي إلى تقليل قدرة البرنامج على المساعدة في زيادة الدخل في هذا القطاع.

[1] بن جواد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 14

**خلاصة الفصل:**

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف البنوك ووظائفها وأهمية التمويل الفلاحي، وتم دراستها من خلال المصدر والغرض الذي يستخدم لأجله والمدة. ومن خلاله توصلنا إلى أن التمويل الفلاحي له أهمية كبرى في جميع مراحل دورة الإنتاج (تمويل الاستثمار، الإنتاج، والتسويق).

أما من جانب أنواع التمويل الفلاحي فإنه من الأحسن أن يكون التمويل ذاتيا، وهذا غالبا ما يكون شبه مستحيل لأن أي قطاع أو مؤسسة لا يعتمد على التمويل الذاتي، وإنما يتم الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل، لكن فقط يجب مراعاة الطريقة المثلى لذلك، حيث يتم الحصول إلى عوائد كثيرة بأقل مخاطر سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

# الفصل الثاني:

# علاقة البنك بالتمويل الفلاحي

**تمهيد**

يُعَد التمويل الفلاحي أساسًا مهمًا في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي، حيث يمكّن المستثمرين والفلاحين من الحصول على الموارد المالية المناسبة لاحتياجاتهم. توفير الأموال اللازمة للاستثمارات الفلاحية يُعَد ضرورة ملحة وخطوة مهمة من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالي تعزيز مكانة القطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

وجود الحاجة الماسة إلى تمويل النشاط الفلاحي يُعتبر مصدرًا رئيسيًا للمخاطر المتعددة الأشكال، مما يُلزم التأكيد على الصلة الطردية بين المخاطر والعوائد المستقبلية للاستثمارات. في هذا السياق، ينبغي أن تُنفذ الاستثمارات الجديدة وفقًا لمستوى المخاطر الذي يكون المستثمر مستعدًا لتحمله أو التعامل معه، حيث يُعد فهم وإدارة هذه المخاطر أمرًا أساسيًا لتحقيق النجاح في الاستثمارات الفلاحية.

**المبحث الأول: المخاطر المرتبطة بتمويل القطاع الفلاحي**

تشكل الحاجة الملحة للتمويل الفلاحي مصدرا كبيرا للمخاطر المتعددة الأشكال، لذا من المهم التأكيد على العلاقة الطردية بين المخاطر والعوائد المستقبلية للاستثمار.

**المطلب الأول: مخاطر التمويل البنكي للقطاع الفلاحي**

عملية تمويل القطاع الفلاحي تنطوي على مخاطر أعلى نسبيًا مقارنة بتمويل القطاعات الأخرى. هذه المخاطر ترتبط بشكل أساسي بطرفي العقد التمويلي، أي البنك والعميل. حيث يسعى كل طرف إلى تقليل نسبة التعرض لهذه المخاطر بحسب الإمكانات المتاحة له ونظم إدارة المخاطر الخاصة به.

**الفرع الأول: مفهوم المخاطر التمويلية**

البنوك قد تواجه خسائر غير متوقعة نتيجة دخولها في عمليات تمويلية أو استثمارية. هذه الخسائر غير المتوقعة تُعرف بالمخاطر البنكية.، التذبذبات في العوائد يمكن اعتبارها نوع من المخاطر. وبالمثل، القلق بشأن النتائج المحتملة التي قد تؤثر مباشرة على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح، يعد أيضًا شكلاً من أشكال المخاطر، الخطر ينشأ عندما يكون هناك أكثر من نتيجة محتملة، والنتيجة النهائية غير واضحة. ويمكن اختصار المخاطر البنكية في الأحداث المستقبلية التي قد تعرض تحقيق أهداف البنك الاستثمارية والوظيفية للخطر، مما ينعكس سلبًا على استمرارية أداء البنك لرسالته.

**الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالقروض الفلاحية**

البنوك التي تمول القطاع الفلاحي تواجه مجموعة من المخاطر المختلفة. هذه المخاطر تختلف حسب الوضع السوقي للبنك وكذلك حالة البيئة والبنية التحتية للنظام المالي. يمكن تصنيف هذه المخاطر البنكية إلى:

**أولا: مخاطر التمويل:** المخاطر المالية بمختلف أسمائها (مخاطر التمويل، مخاطر الاستثمار، مخاطر الديون) تعد من أبرز المخاطر التي تواجه البنوك. هذه المخاطر تنشأ نتيجة احتمالية عدم التزام العميل بسداد التزاماته تجاه البنك في الموعد المتفق عليه لتسديد القرض.[1] كما تشير المخاطر المالية إلى الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عندما لا يستطيع العميل المقترض سداد المبلغ الأصلي للقرض والفوائد المستحقة عليه في الموعد المحدد. وهذا قد يؤدي إلى خسائر مالية للبنك الدائن. وبالتالي، فإن المخاطر

[1] – فتحي عمر حجاج، ترشيد قرارات الائتمان في البنوك التجارية–دراسة تطبيقية على أساليب معالجة الديون المتعثرة في البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002، ص 12.

التمويلية تتمثل في الخسارة المالية التي قد تلحق بالبنك نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية في تاريخ الاستحقاق[1].

**ثانيا: مخاطر السوق**

تسمى مخاطر تقلبات الأسعار، وهي مخاطر مالية تنشأ من تذبذب قوى العرض والطلب وتقلب الأسعار في السوق. هذه المخاطر تؤثر على جميع المؤسسات المالية، ولا يمكن التحرر منها عن طريق التنويع. لذلك، يمكن أن نطلق عليها مخاطر تقلب الأسعار الناشئة من تذبذب قوى العرض والطلب في أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج.[2].

نتيجة للتقلبات السوقية، تواجه البنوك خطر فقدان جزء من محفظتها الاستثمارية، سواء في الميزانية أو خارجها، وذلك بسبب التغيرات في أسعار السوق[3].

**ثالثا: مخاطر التشغيل:**

يمكن وصف مخاطر التشغيل كما هي موضحة في توصيات لجنة بازل بأنها المخاطر المحتملة المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن نقص الكفاءة أو تعقيد الإجراءات الداخلية أو أداء الأفراد والأنظمة بشكل غير صحيح أو عند وقوع حوادث خارجية[4]. وتشمل مخاطر التشغيل العديد من الأنواع أهمها: مخاطر النظم والمعلومات، مخاطر الموارد البشرية **والمخاطر الإدارية** تنشأ عندما لا يتم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بشكل أمثل.

تكون المخاطر المذكورة سابقاً مرتفعة بشكل ملحوظ عندما يعاني المصرف من مشاكل هيكلية تتعلق بعنصري التنظيم والرشد في إدارة العملية التمويلية.

**الفرع الثالث: المخاطر المتعلقة بالبنية الاقتصادية**

هي المخاطر المرتبطة بحدوث أزمات سياسية أو اقتصادية، أو كوارث طبيعية مثل الفيضانات والجفاف والأوبئة، والتي يمكن أن تسبب أضراراً كبيرة للمؤسسات البنكية والمستثمرين في القطاع

---

[1] – حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص174.

[2] – الويزة أوصغير، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل – مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا–، مجلة نور الاقتصادية، المجلد 6، العدد 10، ص71.

[3]– عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك –السياسة البنكية البنوك الإسلامية والتجارية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003، ص 17.

[4]– إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الصندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2006، ص ص 36–38.

الفلاحي. كما ترتبط أيضاً بالسياسات الكلية للاقتصاد، مثل حجم التضخم وسياسات التجارة الخارجية. لذا، يجب أن تراعي سياسات الاقتصاد الكلي خصوصية القطاع الفلاحي نظراً لحساسيته الشديدة تجاه المخاطر المختلفة.

يجب رعاية القطاع الفلاحي ودعمه. كما ينبغي أن تخضع المحاصيل الفلاحية الأساسية للتسعير الذي يضمن للفلاحين والمنتجين عائداً مرضياً على الأقل. بالإضافة إلى حماية الإنتاج الفلاحي من خلال القيود الجمركية، كما يتعين تأمين المحاصيل الفلاحية ضد كافة المخاطر الطبيعية لتحقيق الاستقرار في عائدات الفلاحين[1].

**المطلب الثاني: إدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل الفلاحي**

كل عملية تمويلية أو تدخل للبنك في الأسواق المالية والنقدية تعرضه لمخاطر متنوعة. لذلك، تعمل إدارة المخاطر على تنفيذ نظام لليقظة وإدارة المخاطر يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل نوع من هذه المخاطر.

**الفرع الاول: تسيير المخاطر التمويلية**

يمكن للبنك معالجة المخاطر التمويلية من خلال الاستعانة بالمؤشرات والعمليات الحسابية باستخدام نظم قياس وتقدير المخاطر التمويلية. ويتم معالجة هذه المخاطر عبر:

-احتفاظ البنك باحتياطات لمواجهة الخسائر المتوقعة.

-التأكد من الطاقة التمويلية للعميل ومن ثم قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

-أخذ الرهن والضمانات الشخصية والعينية، والتأكد من قدرة البنك على استرجاع حقوقه من الناحية القانونية والعملية.

-استخدام آلية التوريق، أي تحويل الديون إلى أوراق مالية (صكوك) قابلة للتداول أو بيعها إلى طرف ثالث.

إجراء زيارات مفاجئة للعميل في موقع نشاطه المحدد في الطلب للتأكد من تنفيذ المشروع الممول.

[1]- هاجر محمد نور، أهمية التأمين الفلاحي للتنمية الفلاحية واستقرار المجتمع الريفي، رسالة ماجستير، جامعة السودان، 2009، ص145.

**الفرع الثاني: تسيير المخاطر التشغيلية**

يقوم البنك بمعالجة المخاطر الناتجة عن العمليات التشغيلية للفوائض المالية من خلال تطوير سياسات عامة وخطط لإدارة المخاطر. ويمكن توضيح الإجراءات العملية للإدارة الحديثة لمخاطر التشغيل من خلال النقاط التالية:

– من الضروري توفير بيانات حول الخلفية التعليمية والوظيفية للموظفين العاملين في إدارة البنك.

– يتوجب على البنك الاهتمام بمراقبة المخاطر التشغيلية في مختلف إداراته.

– يجب على البنوك وضع إطار عمل شامل وفعّال لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها.

– ينبغي التعامل مع مخاطر التشغيل بطرق متنوعة حسب المسبب، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات بوضوح ووضع خطط للطوارئ.

**الفرع الثالث: تسيير مخاطر السوق**

تشمل مخاطر السوق بشكل عام تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار الصرف. يتم وضع حدود لكمية المخاطر وفقًا لطبيعة المركز وحساسيته، ودرجة تحمل الخسارة الناتجة عنها يعتمد على طبيعة كل مخاطرة.

في البنوك تتم معالجة المخاطر السوقية بأن تقوم وحدة المخاطر بما يلي:

– يتم متابعة المخاطر الناتجة من نشاط المتاجرة في إدارة الخزينة بصفة مستمرة يوميًا، وذلك لضمان رصد وتقييم هذه المخاطر بشكل دقيق وفعال.

– تقوم هذه الوحدة برصد أداء العمليات التجارية وإعداد تقارير مفصلة حول الأرباح والخسائر الناتجة عن كل عملية.

– مقارنة النتائج مع الحدود المقبولة، ثم رفعها إلى المسؤولين لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

**المطلب الثالث: التأمين الفلاحي كآلية لإدارة المخاطر التمويلية**

التأمين الفلاحي يُعتبر واحدًا من الوسائل الرئيسية في إدارة المخاطر في القطاع الفلاحي. وعقود التأمين هي أداة أساسية يستخدمها البنك والعميل للوقاية من المخاطر المرتبطة بالعمليات التمويلية حيث تحول المخاطر، جزئيًا أو كليًا، إلى شركة التأمين.

**الفرع الأول: مفهوم التأمين الفلاحي**

التأمين يُعرف على أنه نوع من أنواع إدارة المخاطر يُستخدم للحماية من الخسائر المحتملة. التعريف التقليدي للتأمين يشير إلى تحويل عادل لمخاطر الخسارة من شخص أو كيان إلى آخر، مقابل دفع مبلغ مالي معين يُعرف بالمكافأة. فهم التأمين على أنه إجراء يهدف إلى تقليل الخسائر الكبيرة المحتملة من خلال دفع مبالغ صغيرة وقابلة للقياس.

التأمين الفلاحي يعتبر خطًا متخصصًا في مجال التأمين يستهدف المتعاملين الفلاحيين. نظرًا للطبيعة الفريدة لهذا النوع من التأمين، توجد شركات تأمين متخصصة في هذا المجال، وغالبًا ما تتعاون هذه الشركات مع وكالات متخصصة على مستوى محلي وحتى دولي.

من وجهة نظر المستثمر الفلاحي، يُعتبر التأمين آلية لتحويل المخاطر وتوفير الحماية للمنتجات من الخسائر المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهِّل التأمين استعادة القدرات الاقتصادية المتضررة، ويمكن للفلاحين الدخول في دورة جديدة من الاستغلال بعد الضرر. قيمة التعويض يُحسب وفقًا للعقد المبرم، سواء كانت على التكاليف المنفقة، قيمة الإنتاج، أو الهامش. لذلك، يُعتبر التأمين جهازًا لتثبيت دخل الفلاحين وتعزيز استثماراتهم.

من وجهة نظر البنك، يُعتبر التأمين الفلاحي وسيلة حيوية لضمان القروض الفلاحية المُقدمة للمستثمرين الفلاحيين. يؤدي وجود هذا النوع من التأمين إلى تقليل المخاطر المحتملة، مما يمنح المؤسسات المالية فرصة أكبر لمنح القروض والتسهيلات.

غالبًا ما تُنشأ صناديق خاصة تكون من مسؤولية الحكومات أو الدول، وتكون مكلفة بتأمين وضمان القروض الفلاحية. يعمل هذا التدبير على تخفيض المخاطر المالية للبنوك وتشجيعها على تقديم التمويل للقطاع الفلاحي، مما يدعم الاستثمار في الفلاحة ويعزز الاستقرار الاقتصادي للفلاحين والمجتمعات الريفية[1].

**الفرع الثاني: منتجات التأمين الفلاحي**

الفلاحون غالبًا ما يواجهون سلسلة من المخاطر المرتبطة بالعوامل المناخية، والسوقية، والإنتاجية، والسياسية في بلدهم، وتترتب عن هذه المخاطر تأثيرات إيجابية وسلبية في نفس الوقت، حيث يمكن

[1]– أمال فياش، واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في استقرار الإنتاج الفلاحي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، ديسمبر 2018، ص277.

لتقلبات أسعار المنتجات الزراعية أن تفتح آفاقًا جديدة للسوق والاستثمار. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار المنتجات أو زيادة تكاليف الإنتاج إلى خلق بيئة غير مستقرة للفلاحين، مما يتسبب في عواقب اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

هذا الخطر السلبي يؤثر على بيئة الاستثمار بشكل سلبي، مما يقلل من جاذبية الفلاحين كعملاء للمؤسسات المالية. كما يقلل من قدرتهم على الاستثمار والابتكار وتطوير أساليب الإنتاج الفلاحي. لذا، من المهم توفير آليات لتقليل تلك المخاطر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للقطاع الفلاحي، مما يدعم الاستثمارات المستدامة وتطوير المجتمعات الريفية.

نتيجة لذلك تم تطوير منتجات محددة لضمان الإنتاج الفلاحي يمكن حصرها فيما يلي:

**أولا: تأمين " للمخاطر المسماة":**

توفير التعويض في حالة وجود تعويض مدرج بشكل صريح في بوليصة التأمين يُعد جزءًا أساسيًا من الحماية التي يوفرها التأمين للفلاحين. تشمل المخاطر الرئيسية التي يُغطيها التأمين الفلاحي البرد، والعواصف، والحرائق، والفيضانات، والصقيع، والأمطار الزائدة، والانهيارات الأرضية. يتم حساب التعويضات وفقًا لهذه المخاطر بأحد الأساليب التالية[1]:

– مبلغ محسوب حسب الضرر الذي حدث، على سبيل المثال على أساس الفرق بين العائد المرجعي والعائد الفعلي (وهو أقل بعد خسارة).

– مبلغ متفق عليه عند توقيع العقد، إما على أساس تكاليف الإنتاج أو على الدخل المتوقع من الحصاد. يمكن أن يغطي هذا النوع من المنتجات التأمينية المحاصيل الفلاحية وحتى الماشية، كما أن التحديد المفصل للمخاطر يوفر سهولة كبيرة عند عملية التعويض من قبل شركات التأمين.

**ثانيا: تأمين "المخاطر المتعددة" أو "متعدد المخاطر":**

يعتمد هذا النوع من التأمين على مبدأ "المخاطر المسماة"، ولكنه يغطي مجموعة واسعة من المخاطر، مما يتيح للمؤمن عليه تغطية تعويضات متنوعة تؤثر على الإنتاج، خاصة المخاطر المناخية المتنوعة. وباستخدام هذه الصيغة، يمكن للمنتج الواحد تقديم تغطية شاملة لمجموعة متنوعة من المخاطر.

[1] -Billy Troy, **Assurance et développement agricole nouvelles dynamiques en Algérie au Maroc et en Tunisie,** Document de travail n° 5, Décembre,2013, P 25.

تقوم عملية تحديد مبالغ التعويض بناءً على الفارق بين العائد المتوقع والعائد الفعلي. تُحدد قيمة معينة يتم تقديم التعويض عنها بناءً على هذا الفارق.

يُعرض التأمين متعدد المخاطر تغطية أوسع، ولكن يكون تكلفته أعلى من التأمين الذي يغطي "المخاطر المسماة".

**ثالثا: تأمين وفق المؤشرات**

هذا النوع من التأمين يقدم تعويضات استنادًا إلى قيمة مؤشر محدد بدلاً من الخسائر المباشرة التي يتكبدها الفلاح أو المستثمر. يتم تقديم التعويض بناءً على أداء هذا المؤشر، وليس على الضرر الفعلي الملحوظ.

تعتمد كفاءة النظام التعويضي على ارتباط قوي بين المؤشر والخسائر الفعلية التي يتعرض لها المؤمن عليه، وتتبنى هذه النوعية من التأمين ثلاثة أنواع رئيسية من المؤشرات

1. **العوائد الإقليمية:** هي الخسائر المحتفظ بها للتعويض وليست التي يعاني منها المنتج بشكل فردي ولكن ما يتعلق بالمحاصيل في المنطقة ككل.
2. **المؤشرات المناخية:** توضع استنادا على بيانات الأرصاد الجوية، مثل مستوى هطول الأمطار أو درجة الحرارة أو مدة أشعة الشمس. حاليا هذا نوع من التأمين يغطي أساسا المخاطر المرتبطة بهطول الأمطار (الجفاف أو الفيضان).
3. **مؤشر الاستشعار الرقمي:** يمكن الاستشعار واكتساب مختلف المعلومات حول البيئة والإقليم بواسطة الرادارات والأقمار الصناعية. وتستخدم في مجال التأمين الفلاحي العديد من المؤشرات التي تستعمل تقنية الاستشعار عن بعد مثل مؤشر (Index Vegetation deviation Normalised NDVI) والذي يعتمد على ملاحظات القمر الصناعي للانعكاس الطيفي للأسطح. يمكن هذا المؤشر من الكشف عن الأسطح النباتية مقارنة بأنواع أخرى من الغطاء الأرضي، كما يستخدم أيضا لتقدير درجة تطور الكتلة الحيوية وربطها بالقياسات الميدانية وبالتالي يمكن استخدامها لدعم جهاز الفهرسة للتأمين.

**رابعا: تأمين رقم الأعمال أو هامش الربح:**

يهدف هذا النوع من التأمين إلى حماية الفلاحين من تأثيرات انخفاض الإنتاج أو انخفاض أسعار المنتجات أو كليهما ويُركز هذا النوع من منتجات التأمين بشكل أساسي على حماية دخل المنتجين، حيث يتم تأمين المبيعات بما في ذلك الهامش الربحي، ويتم ذلك ضمن برامج ومخططات مدعومة بشكل كبير من قبل الحكومة.

تقوم هذه المخططات بتقديم حماية مالية للفلاحين ضد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة للظروف الجوية السيئة أو تقلبات السوق ويُعتبر ذلك جزءًا من الجهود المبذولة لتعزيز استقرار دخل المزارعين والحفاظ على استدامة القطاع الفلاحي.

في الجزائر، تستعمل مجموعة من منتجات التأمين، منها ما هو قائم على أساس التعويض وكذا الدخل ومنها ما يستند على مؤشرات[1].

**1. التأمين الفلاحي القائم على التعويض:** يتم تعويض المؤمن له وفقًا للخسائر الفعلية التي يتعرض لها في حالة حدوث ضرر مؤمن عليه. يتم هدف هذا النوع من التعويض إلى تحديد أسباب الكارثة وتقدير المبالغ التي يتوجب دفعها للمتضررين.

يعتبر هذا النوع من التعويض شائعًا في حالتي "المخاطر المسماة" و"المخاطر المتعددة"، حيث يغطي كلا النوعين من التأمين الخسائر الفعلية التي يتعرض لها المؤمن له".

**2. التأمين الفلاحي القائم على الدخل:** التأمين القائم على الدخل يوفر حماية للمؤمن عليه ضد انخفاض الأسعار أو العوائد غير المتوقعة.

**3. التأمين الفلاحي القائم على المؤشرات:** هذا التأمين الفلاحي يتيح للمؤمن عليه التعويض وفقًا لقيمة مؤشر محدد، ويتغير هذا المؤشر بناءً على الأضرار التي يتعرض لها المؤمن عليه. يمكن أن يكون هذا المؤشر من نوع مناخي، حيث يتم تحديده بناءً على التغيرات في الظروف الجوية والمناخية خلال فترة التأمين. ويتم استخدام هذا التغير في المؤشر خلال فترة التأمين لتحديد مدى الأضرار وتحديد مفهوم الخسارة التي يتعين تعويض المؤمن عليه عنها.

**الفرع الثالث: واقع التأمين الفلاحي في الجزائر:**

يواجه الفلاحون في الجزائر مجموعة متنوعة من المخاطر على مدار دورة الإنتاج. بعض هذه المخاطر مشتركة مع بقية الفاعلين الاقتصاديين، حيث تؤثر على عوامل الإنتاج في الاقتصاد بشكل عام، بالإضافة إلى تلك التي تخص النشاط الفلاحي بصفة خاصة من حيث الإنتاج والسوق. وفيما يلي توضيح لأهم هذه المخاطر[2].

[1] - Billy Troy,opcit,p26

[2]- Abderrahmane boura, directeur général caisse nationale des mutualités agricoles, Offre nationale en matière d'assurance agricole

- **أخطار متعلقة بعوامل الإنتاج:** تشمل المخاطر التي تؤثر على العنصر البشري مثل حوادث العمل والأمراض، وكذلك تلك التي تصيب أصول الاستغلال الفلاحي مثل الحرائق، والسرقة، والاضطرابات، مما قد يلحق أضرارًا بالمعدات، والحيوانات، ورأسمال الإنتاج الفلاحي.
- **أخطار متعلقة بالإنتاج:** يواجه الفلاحون بشكل رئيسي مخاطر مناخية وصحية تؤثر سلبًا على الغلة المتوقعة وجودة المنتجات الفلاحية.
- **أخطار متعلقة بالأسعار:** تتضمن مخاطر انخفاض أسعار بيع الإنتاج أو زيادة متوسط تكاليف الإنتاج.

**أولا: سوق التأمين الفلاحي**

عرف سوق التأمين الفلاحي في الجزائر، تطورًا مستمرًا مع تطور أدوار الدولة والتوجهات والمخططات التنموية المتبعة منذ الاستقلال. بدأت أول تجربة في مجال التأمين الفلاحي بإنشاء صندوق التعاون الفلاحي، وصولاً إلى إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 بمقتضى الأمر 64-72 بتاريخ 2 ديسمبر 1972.

مع تحرير سوق التأمين وفتح المنافسة وفق إصلاحات عامي 1995 و2006، تم فتح المجال أمام الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة نشاط التأمين في الجزائر. وبهذا، أصبح تأمين النشاط الفلاحي متاحًا لكافة المؤسسات التأمينية بدون استثناء. يتكون سوق التأمين حاليًا من 12 شركة تأمين على الأخطار، 8 شركات تأمين الأشخاص، وثلاث شركات متخصصة (CAGEX, SGCI, CCR). ومع ذلك، فإن رقم الأعمال المحقق من نشاط التأمين الفلاحي يشكل نسبة قليلة من إجمالي رقم الأعمال للشركات العاملة في السوق الوطنية للتأمين، حيث لم تتجاوز نسبة 2.02% في عام 2019.

**ثانيا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 وذلك وفق عملية إعادة توحيد لثلاثة صناديق كانت عاملة في وقتها وهي:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاون الفلاحي (CCRMA) تم انشاؤه 1917.
- الصندوق المركزي للتعاون الفلاحي (CCMSA) تم انشاؤه 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR) تم انشاؤه 1958.

يضطلع الصندوق بمهامه بوصفه مؤسسة مهنية فلاحية تهدف إلى تقديم جميع عمليات الاحتياط الاجتماعي أو التأمين أو التعويض لصالح أعضائه المشتركين أو المنخرطين والمستفيدين، مستندًا إلى روح التعاون ودون السعي لتحقيق أرباح. يهدف الصندوق إلى حماية الممتلكات والأشخاص في المناطق

الريفية والأنشطة ذات الصلة بالفلاحة، بما في ذلك التأمين الفلاحي، التقاعد، والضمان الاجتماعي الفلاحي.

في عام 1995، تقرر تحويل أنشطة الضمان الاجتماعي والتقاعد إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) والصندوق الوطني للتقاعد (CNR).

أما من حيث مكانة الصندوق في سوق التأمينات الوطنية، فقد حقق في عام 2018 نسبة 11% من نشاط التأمين على الأضرار في الجزائر. كما استحوذ على 80% من حصة التأمين الفلاحي، مقارنة بـ 20% لباقي شركات التأمين الأخرى[1].

[1] Abderrahmane boura, opcit

## المبحث الثاني: دراسة تحليلية للتمويل البنكي الفلاحي في الجزائر

مع اختلاف الفترات التاريخية والتوجهات الأيديولوجية المتنوعة التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف القرن الماضي، كان تمويل القطاع الفلاحي يتم من خلال مؤسسات التمويل أو صناديق الدعم الفلاحي، كما لعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الدور البارز في توفير التمويل المناسب للاستثمار الفلاحي.

ونصت المادتين 84 و85 من قانون التوجيه الفلاحي على ضرورة مراعاة الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية عند تمويل هذا القطاع، حيث يتكون تمويل الفلاحة بشكل أساسي من: (الدعم المالي الحكومي، التمويل التعاقدي، القروض المصرفية). كما نصت المادة 86 من نفس القانون على إمكانية إنشاء هيئات مالية للمساهمة في تمويل وتطوير النشاط الفلاحي.

وبشكل عام، يمكن تصنيف مصادر التمويل الفلاحي إلى مصادر مؤسسية وغير مؤسسية. تشمل المصادر غير المؤسسية المربين والتجار والوسطاء والأقارب وأصحاب العقارات، بينما تشمل المصادر المؤسسية التعاونيات والبنوك التجارية.

### المطلب الأول: التمويل الفلاحي غير المؤسسي

تمويل القطاع الفلاحي يخضع لنفس الديناميكيات التي تحكم باقي القطاعات الاقتصادية، حيث يتأثر بطبيعة الاقتصاد ككل وبسلوك المنتجين الفلاحيين. في هذا الإطار، هناك مجموعة من المصادر غير الرسمية التي توفر التمويل للمستثمرين الفلاحيين، وتلك المصادر تعتمد على اجتهادات فردية وجماعية تهدف إلى سد الفجوة التمويلية التي يواجهها الفلاحون وصغار المربين، دون أن تكون مندرجة ضمن إطار مؤسسي منظم.

#### الفرع الأول: طبيعة التمويل غير المؤسسي

التمويل الفلاحي غير المؤسسي يشير إلى القنوات التمويلية للقطاع الفلاحي والفلاحين التي لا تندرج ضمن مؤسسات حكومية أو خاصة رسمية. هذا النوع من التمويل يتم خارج المؤسسات التقليدية مثل البنوك وغيرها من الجهات المالية المنظمة. التمويل الفلاحي غير المؤسسي قد يكون رسميا أو غير رسمي، وذلك يعتمد على الأنشطة الاقتصادية المستهدفة بهذا التمويل والجدول رقم (02) يلخص الخصائص الرئيسية لأشكال التمويل غير المؤسسي الفلاحي[1]

[1] A.Daoudi, Betty Wampfler : Le financement informel dans l'agriculture algérienne : les principales pratiques et leurs déterminants, cah Agi, Vol.19, N04, juillet-aout 2010, P 21

**الجدول رقم (2): يمثل الخصائص الرئيسية لأشكال التمويل غير المؤسسي الفلاحي**

| أشكال التمويل غير المؤسسي | الخصائص الرئيسية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الغرض | نوع الخدمة | المستفيدون | عارضو التمويل | مصلحة عارضي التمويل |
| البيع المسبق | محاصيل الخضر والفواكه | التمويل المسبق أو تقدم على المبلغ من الصفقة | أصحاب الأشجار المثمرة والمساحات الزراعية | تجار، جامعو ومروجو الخضر والفواكه | التفاوض على أسعار تفاضلية |
| الجمعيات الإنتاجية | الإنتاج بالمشاركة | المساهمة بأحد عوامل الإنتاج | ملاك عوامل الإنتاج | ملاك عوامل الإنتاج | حصة من الإنتاج وتثمين عوامل الإنتاج |
| قروض الموردين | المدخلات أو الخدمات زراعية في حدها الأدنى، اقتناء المعدات الزراعية أو حفر الآبار. | قروض للدفع | مزارعو الحبوب مربو المواشي | المتخصصون في تأجير العتاد الفلاحي الموردون للخدمات والمنتجات البيطريون موردو المدخلات الزراعية موردو أعلاف الماشية والدواجن | وفاء العملاء المرافق لتحسن في رقم الأعمال |
| قروض بين الأفراد | سيولة نقدية | قروض بدون فوائد | جميع الفلاحين | أقارب، اصدقاء، شركاء، مستثمرين. | غير مالية (تضامنية، منفعة) |

**Source** : A.Daoudi, Betty Wampfler : Le financement informel dans l'agriculture algérienne, les principales pratiques et leurs déterminants, cah Agi, Vol.19, N04, juillet-aout 2010, P 022.

يعرض الجدول السابق السمات الأساسية للتمويل غير الرسمي، حيث نلاحظ أن هناك أربعة أشكال للتمويل غير الرسمي المستخدمة في القطاع الفلاحي (البيع المسبق، الجمعيات الإنتاجية، قرض المورد والقروض بين الأفراد).

**الفرع الثاني: أشكال وصور التمويل غير المؤسسي**

الفلاحون المستثمرون يستخدمون أربعة مصادر للتمويل لتلبية احتياجاتهم المالية المتعلقة بنظام الإنتاج الخاص بهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك التمويل الذاتي الذي يعتمد على الوضع المالي للفلاح والاحتياطات غير المستخدمة. يتم تطوير وتنظيم التمويل غير الرسمي وفقًا لأربعة أنواع من الممارسات أو الأساليب: التمويل المسبق للبيع، والجمعيات الإنتاجية، وقروض الموردين والقروض الشخصية. كل من هذه الأشكال تلبي احتياجًا محددًا ويتم تعبئتها من خلال نوع معين[1].

**أولا: التسبيق على المبيعات:**

هو نوع من عقد البيع التقليدي على محصول معين قبل موعد الحصاد. في هذه الحالة، يتحمل المشتري جميع التكاليف الناجمة عن عملية الإنتاج. يمكن أن يأخذ هذا الترتيب شكل دفعة مقدمة على

[1]- A.Daoudi, Betty Wampfler opcit, P 244.

سعر شراء المحصول أو مساهمة من المشتري في التكاليف المباشرة للإنتاج. هناك العديد من الترتيبات التي تتعلق بتقاسم المسؤوليات الفنية والمالية لعملية الإنتاج.

يتم التفاوض على هذا النوع من المعاملات وإبرامها في بداية الدورة الإنتاجية وهذه الممارسة مخصصة حصريًا لزراعة أشجار الفاكهة بين المستفيدين من الأراضي. تم تطبيق هذه الأداة فقط في البليدة، وهي إحدى الولايات الرئيسية للأشجار في البلاد، حيث تشير 56% من الاستطلاعات إلى أن تكاليف اقتناء المدخلات الفلاحية تمت من خلال السلف من تجار الجملة.

**ثانيا: الجمعيات الإنتاجية**

هذا النوع من الترتيبات يسمح للأفراد بالحصول على مختلف عوامل الإنتاج وتوظيفها في إطار عملية الإنتاج المشتركة. يقوم صاحب الأرض وصاحب رأس المال بتقديم مساهماتهما لطرف ثالث من أجل العمل معًا في شكل شراكة، حيث يتم تقاسم الناتج بينهم بما يتناسب مع مساهمة كل منهم في عوامل الإنتاج.

**ثالثا: قروض الموردين**

يقدم موردو الأعلاف والبياطرة والمضاربون الخدمات الفلاحية للعملاء من خلال تقديم تسهيلات مالية للدفع، وقد يكون قرض المورد موجه بشكل أقل لتمويل الاستثمارات الإنتاجية.

**رابعا: قروض بين الأفراد**

التسليفات الفردية تتم بشكل حصري بالنقد وبدون فوائد. وفق دراسة أجراها الدكتور علي داودي، أظهرت أن 72% ممن شملهم الاستطلاع حصلوا على قرض من أفراد لتمويل نشاطهم الفلاحي خلال الفترة 1997–2002. وكانت مدة توفر هذه القروض تتراوح بين بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر في حوالي 84% من الحالات. ولا تقتصر هذه القروض على تمويل نوع محدد من الاحتياجات، بل شملت تمويل النفقات الجارية والاستثمارات المنتجة. وبناءً عليه، تم تمويل 11.6% من الاستثمارات الفلاحية المنتجة خلال هذه الفترة عبر القروض الفردية، حيث كانت قيمة القروض في أغلب الحالات تفوق المليون دينار جزائري[1].

**المطلب الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي**

الهدف الرئيسي من التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو مساعدة المزارعين على زيادة إنتاجيتهم وتحسين مدخولهم. هذا النوع من التمويل يُعد جزءًا من إطار التمويل المؤسسي الأوسع، وله دور حاسم

[1]- A.Daoudi, Betty Wampfler opcit, P 244.

في الوقاية من الأزمات وتيسير إدارة المخاطر. البنوك تقدم التمويل الفلاحي بصفتها وسطاء ماليين، لكنها في الوقت نفسه تخضع لإطار تنظيمي وبيئة تنافسية تتطلب تطوير عمليات وكفاءات إدارة المخاطر والهياكل التنظيمية المناسبة لذلك.

**الفرع الأول: مؤسسات التمويل الفلاحي قبل إصلاحات 1990**

بعد استرداد الجزائر لاستقلالها، كان التمويل الفلاحي يتم عن طريق الخزينة العامة. ثم تدريجيًا تخلت الخزينة عن هذا الدور لصالح البنوك الوطنية، إلى أن صدرت إصلاحات عام 1990 والتي فتحت المجال أمام التمويل الفلاحي وفقًا لمعايير اقتصادية تتعلق بالجدوى المالية.

**أولا: التمويل المباشر من خزينة الدولة**

في المراحل المبكرة من الاستقلال، كان تمويل القطاع الفلاحي يتم بشكل مباشر من خزينة الدولة عبر الصندوق المركزي للشركات الاحتياطية (CCSAP). في هذا الإطار، كان البنك المركزي هو المصدر الوحيد للتمويل الذي يموِّل دون قيود الخزينة العامة، والتي بدورها كانت تمول المشاريع الفلاحية. وذلك لأن هذه الاستثمارات تعكس التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد.

**ثانيا: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي( ONRA):**

هذا الديوان تأسس في 18 مارس 1963 وأُنيطت به مهمة ضمان تمويل وتسويق وإنتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا. للقيام بوظيفته التمويلية، استخدم هذا الديوان الهياكل التابعة للصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية. وفقا لوثيقة مهامه، فإنه يقوم بتمويل مزارع التسيير الذاتي بواسطة الأموال المخصصة لها من ميزانية الدولة. وبالتالي، سيطر الديوان الجديد على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعوما من قبل الخزينة حتى مارس 1964. [1]بعد ذلك، تولى البنك المركزي دعمه حتى سنة 1966، حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة من البنك المركزي للقطاع المسير ذاتيا 600 مليار دينار جزائري.

**ثالثا: التمويل وفق البنوك العاملة:**

تأسس البنك الوطني الجزائري في عام 1966 وهو أول مؤسسة بنكية عمومية تأسست في الجزائر المستقلة بعد البنك المركزي. باعتبار أن التقرب من الزبائن وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات هما من أهم شروط نجاح البنك في تأدية مهامه، فقد حرص البنك الوطني على إنشاء شبكة واسعة من الفروع والوكالات والمكاتب، وسعى إلى تكييفها جغرافيا وتقنيا لتلبية كافة الاحتياجات الوظيفية.

[1]-Hamid Temmar, Stratégie développement indépendant, le cas de l'Algérie, Alger, 1983, p137.

منذ إنشائه، انفرد البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي دون منازع إلى غاية عام 1982، حيث استحوذ على ما نسبته 61.4% من إجمالي الوكالات البنكية على المستوى الوطني. ونتيجة لضعف أداء البنك الوطني في استيعاب الطلب المتزايد على التمويل من قبل القطاع التشاركي والخاص، تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مارس 1982 لتكليفه بتمويل القطاع الفلاحي.

**الفرع الثاني: مؤسسات التمويل الفلاحي بعد إصلاحات 1990**

نظرا لوجود عجز مالي في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع الزراعة، حيث تراكمت ديون هذا القطاع إلى حدود 15 مليار دج، أي ما يعادل 80% من الناتج المحلي الخام الفلاحي لعام 1984،[1]، تم اتخاذ مجموعة من الإصلاحات بعد عام 1986 بالتزامن مع صدور قانون النقد والقرض (90-10). وبموجب هذا القانون، لم يعد تمويل القطاع الفلاحي حكرا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بل أصبح كل بنك له الحرية في تحديد سياسته التمويلية بناءً على دراسات الجدوى والمخاطر المرتبطة بالقروض، مع اشتراط ضمانات كافية لاسترداد الأموال المقرضة.

وبذلك، تم التعامل مع البنوك كمؤسسات مالية مستقلة، تتولى تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك القطاع الفلاحي. وبالتالي، أصبح بإمكان هذه البنوك تقديم التمويل اللازم للمزارعين، وفقًا لدراسات الجدوى المالية للمشاريع الممولة، سواء كانت موجهة للاستغلال أو الاستثمار.

**المطلب الثالث: التمويل وفق هيئات الدعم والمرافقة:**

في بداية الألفية الجديدة، أظهرت السلطات الجزائرية اهتمامًا جديدًا بفهم ظاهرة الفقر بشكل أعمق، متجاوزةً المعنى المادي البحت، والتركيز على الأبعاد غير المادية كالهشاشة الاجتماعية والتعليم والصحة والمياه. هذا الاهتمام مكَّن من وضع مجموعة شاملة من التدابير لمكافحة الفقر وتمويل المشاريع الصغيرة.

تتمحور هذه التدابير حول إنشاء ثلاث وكالات رئيسية: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وقد تم تحديد آليات الوصول إلى التمويل من خلال هذه الوكالات، والتي توفر صيغ تمويلية متنوعة لصغار الفلاحين، دون الاقتصار على الجهاز المصرفي.

[1]– سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2016، ص279.

**الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):**

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سابقا أو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) حاليا، تأسست في عام 1996، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. تتولى هذه الهيئة مرافقة الأعمال والشركات الناشئة والاقتصاد القائم على المعرفة. وتقوم بدعم قادة المشاريع لإنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات. وعبر شبكتها المنتشرة عبر 51 فرعا في جميع أنحاء البلاد، تسعى الهيئة إلى تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب المبادرين.

**أولا: مهام الوكالة**

تقوم الوكالة بتنفيذ المهام الموكلة إليها وفقًا للقوانين المعمول بها وتشمل هذه المهام ما يلي[1]:

- ✓ دعم المقاولين الشباب وإرشادهم ومرافقتهم في إنشاء أنشطتهم.
- ✓ تزويد المقاولين الشباب بجميع المعلومات الاقتصادية والفنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- ✓ تطوير شراكات بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ✓ توفير التدريب للمقاولين الشباب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة.
- ✓ تشجيع جميع الإجراءات والتدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز خلق النشاط وتوسيعه.

**ثانيا: المزايا الضريبية التي يمنحها النظام**

يستفيد المقاول من المساعدة والمزايا الضريبية سواء في مرحلة الإنشاء أو في مرحلة توسيع الطاقة الإنتاجية.

**ثالثا: طرق التمويل الفلاحي لدى الوكالة:** تتم بطريقتين:

1. **التمويل الثلاثي:** يتكون من مساهمة المقاول الشاب يردف بقرض مدفوع من الوكالة غير متضمن خدمة القرض إضافة إلى قرض بنكي مدعوم بنسبة 100% لجميع قطاعات النشاط بضمان صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض للمقاولين الشباب. ويكون هذا التمويل على مستويين كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] www.ansej.org.dz

**الجدول رقم (3): مستويات التمويل الثلاثي لدى وكالة ANSEJ**

| المستويات | مبلغ الاستثمار | قرض بدون فوائد | مساهمة شخصية | قرض بنكي |
|---|---|---|---|---|
| **المستوى 1** | الى غاية 5000000 دج | % 29 | % 1 | %70 |
| **المستوى 2** | من 5000001 دج الى غاية 10000000 دج | % 28 | % 2 | % 70 |

**المصدر** :الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابwww.ansej.org.dz

**2. التمويل المختلط:**

تنحصر هذه الصيغة على مساهمة المقاول الشاب مع القرض بدون فوائد المقدم من قبل الوكالة وذلك وفق المستويين المذكورين في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (4): يمثل مستويات التمويل الثلاثي لدى وكالة ANSEJ**

| المستويات | مبلغ الاستثمار | قرض بدون فوائد | مساهمة شخصية |
|---|---|---|---|
| المستوى 1 | الى غاية 5000000 دج | % 29 | % 1 |
| المستوى 2 | من 5000001 دج الى غاية 10000000 دج | % 28 | % 2 |

**المصدر** :الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابwww.ansej.org.dz

تقوم الوكالة وفق مهامها بتمويل وتوجيه المستثمر الشباب وتوجيهه إلى الشعب الاستثمارية المناسبة عن طريق تقدم الاستشارة والارشاد .

**الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)[1]:**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب مرسوم تنفيذي صادر في 22 جانفي 2004، والذي تم تعديله وتتميمه بموجب مرسوم تنفيذي آخر صادر في 22 مارس 2011. هذا المرسوم التنفيذي الأخير هو المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد هيكلها التنظيمي.

[1] www.angem.dz

**أولا: مهام الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر**

تضلع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية:

– تقديم الدعم والنصح والمرافقة للمستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.

إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات المتاحة لهم.

– ضمان متابعة الأنشطة التي ينفذها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريع الوكالة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أنحاء البلاد.

– احترام الشروط والأحكام التي تحكم العلاقة بين الوكالة والمستفيدين، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات ذات الصلة بتنفيذ مشاريع الوكالة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة في جميع أنحاء البلاد.

**ثانيا: الخدمات المالية المقدمة من الوكالة**

تسعى إلى تقديم التسهيلات والمساعدات للمستثمرين وفق قناة القرض المصغر[1]:

– وتقدم الوكالة الدعم والمشورة والمساعدة الفنية، بالإضافة إلى المرافقة المجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.

– كما توفر قروضًا وتسهيلات مصرفية بدون فوائد.

– ويمكن منح سلفة بدون فوائد تصل إلى 29% من التكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.

– وتمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية تصل إلى 100% من تكلفة المشروع، ولا يمكن أن تتجاوز 100,000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250,000 دج في ولايات الجنوب.

**الجدول رقم (5): يمثل الخدمات المقدمة من قبل وكالة ANGEM.**

| الخدمات المالية | | الخدمات الغير مالية |
|---|---|---|
| قرض شراء المواد الأولية (وكالة/مقاول) | التمويل الثلاثي (وكالة/بنك/مقاول) | |
| سقف القرض 100000 دج | سقف 100000دج | – مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.<br>– متابعة جوارية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها. |

[1] www.angem.dz

| | | |
|---|---|---|
| – المدة 36 شهر | – 70 % قرض بنكي<br>– 29 % قرض الوكالة بدون فوائد<br>– 1 % مساهمة شخصية | – دورات تكوينية لإنشاء و/ أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية<br>– اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.<br>– معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر. |

**المصدر**: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz

تقدم الوكالة خدمات مالية وفق الجدول السابق للنشاطات الفلاحية لغرض[1]:

– تربية الماشية: الأغنام، الماعز، تسمين الأبقار، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والنحل والأرانب.

– فلاحة الأرض: إنتاج البذور، مشتلة الزهور ونباتات الزينة، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين).

**ثالثا: تقييم مساهمة الوكالة في تمويل الفلاحة**

نظرا إلى حصيلة الخدمات المالية المقدمة من قبل الوكالة، تتضح المكانة الكبيرة للقطاع الفلاحي من خلال القروض الممنوحة لهذا القطاع حتى سنة 2020 وذلك كما يوضحه الجدول الموالي.

**الجدول رقم(6): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020**

| القطاع | عدد القروض الممنوحة | النسبة % |
|---|---|---|
| **الفلاحة** | 125431 | % 13.61 |
| **الصناعة الصغيرة** | 365646 | %39.67 |
| **البناء والاشغال العمومية** | 80077 | %8.69 |
| **الخدمات** | 183154 | %19.87 |
| **الصناعة التقليدية** | 162074 | %17.58 |
| **تجارة** | 4462 | %0.48 |
| الصيد البحري | 886 | %0.10 |
| المجموع | 921730 | %100 |

1. المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz

[1] www.angem.dz

**الشكل رقم (01): يمثل مخطط توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020**

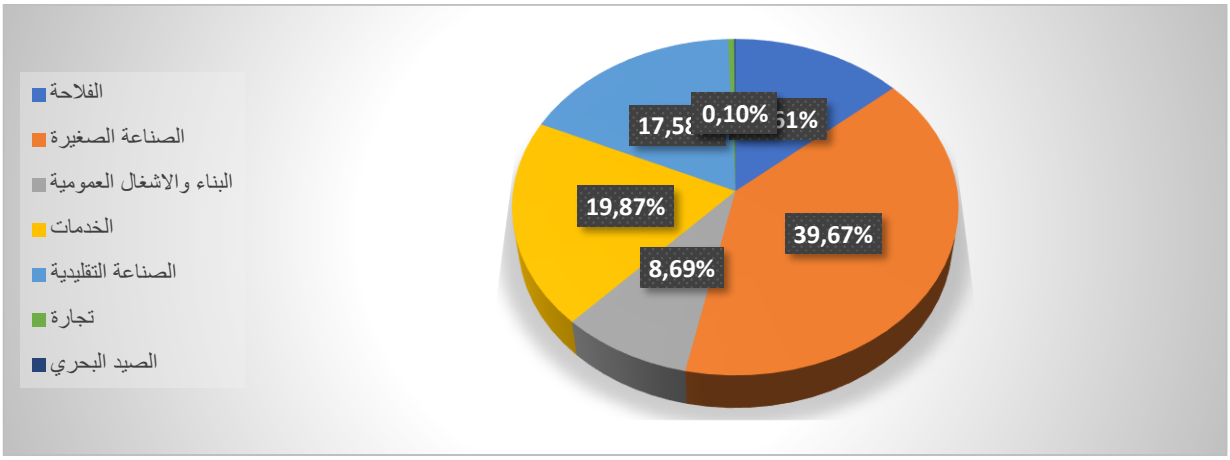


**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجداول السابقة**

يبين الجدول السابق أن الوكالة قدمت ما يعادل 125431فلاحي مند إنشاءها إلى غاية نهاية سنة 2020 أي ما نسبته 13.61% من بمجموع القروض الممنوحة، وذلك في ظل هيمنة القروض الموجهة للصناعة الصغيرة بنسبة 39.67% على التوالي بينما سجل قطاع الخدمات والصيد أرقام هامشية لا تتعدى 1%.

**الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)**

تم إنشاء الصندوق في 26 ماي 1994 لتولي الإشراف على نظام التأمين ضد البطالة لصالح موظفي القطاع الاقتصادي الذين فقدوا وظائفهم بشكل لا إرادي وبأسباب اقتصادية، سواء بسبب الفصل الإجباري أو توقف نشاط صاحب العمل. لا يقتصر نظام التأمين ضد البطالة على دفع تعويض للموظف الذي فقد وظيفته بشكل لا إرادي، بل يشمل أيضًا اتخاذ إجراءات احتياطية لزيادة فرص عودته للعمل، وذلك من خلال المساعدة في البحث عن وظيفة، ودعم العمل الحر، فضلاً عن التدريب وإعادة التأهيل[1].

**أولا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

الصندوق يؤدي مهامه من خلال تقديم تمويل جزئي للمشاريع الاستثمارية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، وذلك في إطار برنامج دعم إنشاء وتوسيع الأنشطة الاقتصادية والمربحة. كما يساعد على إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة تعمل في إنتاج السلع أو الخدمات، إضافة إلى مشاريع توسيع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة القائمة عن طريق زيادة قدراتها الإنتاجية من خلال توفير معدات

[1] -www.cnac.dz

وتجهيزات جديدة لتلبية متطلبات السوق. ويتم تقديم هذا التمويل على مستويين، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (7): يمثل مستويات التمويل لدى CNAC**

| المستويات | مبلغ الاستثمار | قرض بدون فوائد | مساهمة شخصية | قرض بنكي |
|---|---|---|---|---|
| **المستوى 1** | الى غاية 5000000 دج | % 29 | % 1 | %70 |
| **المستوى 2** | من 5000001 دج الى غاية 10000000 دج | % 28 | % 2 | % 70 |

**المصدر** :الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،www.cnac.dz

إلى جانب المزايا المالية كالقروض بفائدة صفرية، يتمتع المقاولون المنضوون تحت نظام الصندوق بمجموعة من المزايا والحوافز الضريبية التالية[1]:

– الإعفاء من رسم التحويل للمشتريات العقارية المخصصة لتنفيذ الأنشطة الصناعية.

– الإعفاء من رسوم تسجيل عقود إنشاء الشركة.

– الإعفاء من رسم التسجيل العقاري على المباني وملحقاتها لمدة ثلاث سنوات، ست سنوات أو عشر سنوات، حسب موقع المشروع، بدءًا من تاريخ الانتهاء من تنفيذه.

– الإعفاء الكامل من ضريبة الجزافية الوحيدةU) . (Fالمدة ثلاث سنوات، ست سنوات أو عشر سنوات،

– حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ بدء التشغيل.

– تخفيض ضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) بعد انتهاء فترة الإعفاء للثلاث سنوات الأولى.

بالنسبة لعملية تقييم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، تُمول من قبل الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة بالإضافة إلى تمويل من وزارة التكوين والتعليم المهني والجهات المعنية الأخرى للتصديق على المؤهلات المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، تحصل أصحاب المشاريع المؤهلين على مزايا تشمل:

– تخفيض في أسعار الفائدة على القروض البنكية.

– تخفيض في أسعار الرسوم الجمركية.

– الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي.

**ثانيا: تطور المشاريع الممولة من قبل الصندوق**

[1] -www.cnac.dz

منذ بداية نشاطه، نجح الصندوق في تعزيز وتشجيع روح الريادة وريادة الأعمال لدى الشباب، حيث تمكن، حتى نهاية عام 2014، من دعم إنشاء 114،365 مشروع جديد بقيمة تقدر بـ 410،550.76 مليار دج، وساهم في إيجاد 228،950 وظيفة جديدة لصالح الباحثين عن عمل.

**الجدول رقم (8): يمثل عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق إلى غاية 2016**

| القطاعات | إلى غاية 2014/12/31 | | 2015 | | 2016 | | اجمال التمويل الى غاية نهاية 2016 (مليار دج) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المشاريع الممولة | العمالة المشغلة | عدد المشاريع الممولة | العمالة المشغلة | عدد المشاريع الممولة | العمالة المشغلة | |
| **الفلاحة** | 3163 | 23140 | 2314 | 77624 | 6641 | 1200 | **32370.21** |
| **الحرف** | 6782 | 17950 | 6022 | 2742 | 4073 | 1722 | **61043.21** |
| **الأشغال العمومية** | 6532 | 21353 | 7031 | 6471 | 227 | 7242 | **64732.01** |
| **الري** | 270 | 942 | 61 | 746 | 72 | 26 | **4437.37** |
| **الصناعة** | 8067 | 23481 | 7112 | 1714 | 373 | 4332 | **21336.71** |
| **الصيانة** | 630 | 1518 | 701 | 437 | 12 | 767 | **4423.13** |
| **الصيد** | 270 | 923 | 21 | 610 | 23 | 733 | **4122.13** |
| **الأعمال الحرة** | 560 | 2110 | 717 | 667 | 740 | 414 | **4310.11** |
| **الخدمات** | 24272 | 51049 | 6320 | 2431 | 7213 | 2772 | **703117.3** |
| **نقل البضائع** | 45357 | 69070 | 263 | 141 | 17 | 31 | **772633.1** |
| **نقل المسافرين** | 12089 | 18314 | 34 | 721 | 70 | 42 | **42222.02** |
| **المجموع** | **114365** | **228950** | **15449** | **31921** | **1922** | **21152** | **449196.6** |

**المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، ص ص26-27**

يظهر الجدول رقم (8) أن قطاع الفلاحة استحوذ بشكل كامل على جميع المشاريع الممولة، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 4652 مشروعاً في عام 2015، مقارنة بـ 3325 مشروعاً في عام 2016، مع عمالة بلغت 11،382 و 7800 عامل في عامي 2015 و 2016 على التوالي.

تعكس الأرقام السابقة استراتيجية الدولة، من خلال آلية الصندوق، في تطوير القطاع الفلاحي من خلال توجيه التمويل الكافي إليه، نظراً لأهميته البالغة. ومع ذلك، يلاحظ أن سيرورة النشاط التمويلي للصندوق تشهد انخفاضاً مستمراً منذ عام 2013، مما يقلل من دور الصندوق في تعزيز التشغيل ومكافحة البطالة.

**خلاصة الفصل:**

تم في هذا الفصل استعراض المقاربة النظرية للتمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تم التأكيد على أهمية توفير التمويل الملائم للقطاع الفلاحي كمحرك رئيسي لنمو الاستثمارات الفلاحية الإنتاجية. كما تم التركيز على الطرق والأدوات التي يمكن من خلالها لأصحاب العجز في التمويل الحصول على الأموال الضرورية لتمويل المشاريع الفلاحية، مع التركيز على توفير خدمة دين مناسبة.

تكون الخيارات التمويلية للقطاع الفلاحي عرضة لمخاطر مختلفة تمس الأطراف العلاقة التمويلية من البنك والعميل في حال تبني التمويل الخارجي. تشمل هذه المخاطر مخاطر ائتمانية، تشغيلية، أو سوقية من وجهة نظر البنك المانح. ولمواجهة هذه المخاطر، يمكن للبنك اعتماد نظام إدارة متعدد المستويات للمخاطر قادر على تجنب أو تقليل هذه المخاطر في حال تحققها.

في هذا السياق، يأتي التأمين الفلاحي كوسيلة مهمة لتقليل وتغطية المخاطر الفلاحية، إذ يُعتبر وسيلة أساسية في عملية إدارة المخاطر، حيث يقلل من التأثير المالي السلبي للمخاطر المحتملة على المزارعين والمؤسسات الفلاحية.

# الفصل الثالث:

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبلدية بشلول وكالة 463 لبلدية بشلول البويرة للفترة (2014-2023)

**تمهيد:**

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والتمويل وكذا التعرف على مختلف سياسات التمويل الفلاحية المطبقة بالجزائر خلال توجهها إلى اقتصاد السوق والتي تسعى إلى إنعاش القطاع الفلاحي، وعليه لابد علينا من إسقاط ما تم التوصل إليه نظريا من خلال دراسة تطبيقية.

سيتم من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية لمحاولة توضيح واقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال نوعين من القروض.

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

**المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي المقدمة من طرف الوكالة**

## المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في توفير الأموال اللازمة للباحثين عنه وذلك لتنوع الخدمات التي يقدمها، ويعد متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي، وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث على تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

### المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكانة بارزة ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، إذ يُعتبر أكبر بنك تجاري في الجزائر بفضل التحولات الهيكلية والعملية الهامة التي شهدها منذ تأسيسه. لذلك، سنناقش في هذا المطلب نشأة البنك، تعريفه وأهدافه.

#### الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، ويُعتبر أداة من أدوات سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وتعزيز المناطق الريفية. أُنشئ البنك بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، إثر إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي ودعمه، وكذلك دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا السياق، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مثل مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، بالإضافة إلى المستفيدين الفرديين من الثورة الزراعية، تعاونيات الخدمات، مزارع القطاع الخاص، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بعد عام 1988، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1,000,000 د.ج للسهم الواحد. ومع صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصيص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كغيره من البنوك، يقوم بجميع الوظائف التي

[1] https://badrbanque.dz

تؤديها البنوك التجارية، مثل منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتقلل من مخاطره في تعاملاته مع العملاء.

ولتلبية هذه الأهداف، وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال تغطية جغرافية واسعة تشمل أكثر من 300 وكالة على مستوى التراب الوطني.

**الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة التنمية الريفية[1]**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة وطنية اقتصادية ومالية تعمل بموجب قانونها الأساسي التجاري الصادر بمقتضى المرسوم السابق الذكر. أوكلت إلى البنك مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور الأعوام توسعت نشاطاته، بدءًا من تعزيز فروعه على مستوى التراب الوطني. يهدف البنك إلى دعم وتنمية جميع القطاعات الفلاحية والأنشطة الريفية والزراعية والصناعية من خلال منح القروض لتحقيق الخطط والبرامج المالية المطبقة ضمن الخطط الوطنية للتنمية. ومن هنا تظهر صفة "التنمية" في اسمه "بنك الفلاحة والتنمية الريفية."

ونظراً لكثافة نشاطه ومستواه، فقد صُنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز الأول في الجزائر والمركز 669 عالميًا من أصل 4100 بنك وفقاً لتصنيف قاموس مجلة البنوك " Bankers Salamanch" لعام 2001.

**الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية[2]**

المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية يفرض على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورًا أكثر فعالية وديناميكية في تمويل الاقتصاد الوطني وتعزيز مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة. ولذلك، أصبح من الضروري على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

ومن بين أهم الأهداف التي وضعتها إدارة البنك لتحقيق هذا، نذكر ما يلي:

[1]– زيدان محمد، أهمية العنصر البشري ضمن مكوّنات المزيج التسويقي الموسّع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد8 ، العدد15، 2008، ص ص 54-55

[2]– https://badrbanque.dz

- ✓ تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية.
- ✓ تحسين جودة ونوعية الخدمات المصرفية.
- ✓ الحصول على حصة أكبر من السوق.
- ✓ تحقيق أقصى قدر من الربحية من خلال تطوير العمل المصرفي.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضع البنك الشروط التي تسمح بانطلاق المرحلة الجديدة، والتي تتميز بتغيرات كبيرة ناجمة عن توسع السوق المصرفية لتشمل البنوك المحلية والأجنبية الخاصة. قام البنك بتوفير شبكات جديدة، ووضع وسائل تقنية حديثة، وأجهزة وأنظمة معلوماتية متطورة. كما بذل القائمون على البنك جهودًا كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على مستوى التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك لتتوافق مع المحيط المصرفي واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من زبائنه من خلال توفير خدمات تلبي مختلف مطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم.

**المطلب الثاني: وظائف ومهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات القطاع الفلاحي والتنمية الريفية. ومن هذا يمكن التطرق إلى بعض الوظائف والمهام والخدمات الأساسية التي يقدمها البنك.

**الفرع الاول: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]**

المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية فرض على بنك الفلاحة والتنمية الريفية القيام بدور أكثر ديناميكية وفعالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وأيضاً تعزيز مركزه التنافسي استجابة للتغييرات الراهنة. لذلك، أصبح من الضروري على القائمين على البنك وضع خطة فعالة لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

[1] https://badrbanque.dz

وفي ظل هذه الأوضاع، وجب على المسؤولين في البنك إعادة النظر في التقنيات وأساليب التنظيم التي يتبعونها، والعمل على تحسين منتجاتهم وخدماتهم المصرفية لضمان رضا الزبائن والاستجابة لمختلف انشغالاتهم.

وفي هذا السياق، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كباقي البنوك العمومية، إلى تنفيذ أعمال ونشاطات متنوعة ذات جودة عالية للوصول إلى استراتيجية تجعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، تتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية. حيث قدرت ميزانيته بحوالي 5.6 مليار دولار، وينشط بنسبة 30% من التجارة الخارجية الجزائرية. بذلك، أصبح يحظى بثقة الأفراد والزبائن والمتعاملين الاقتصاديين على حد سواء، مما يسهم في تعزيز مكانته ضمن المحيط المصرفي.

**الفرع الثاني: مهام البنك[1]**

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعديد من المهام وفقًا للقوانين والقواعد المصرفية المعمول بها، وتتمثل هذه المهام فيما يلي:

- ✓ معالجة كافة العمليات المتعلقة بالصرف والنقد والقروض.
- ✓ فتح الحسابات البنكية واستقبال مختلف الودائع للعملاء.
- ✓ جمع ادخارات العملاء.
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- ✓ توفير التأمين للشركات العاملة في النشاطات الفلاحية وكل ما يرتبط بها.

**الفرع الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR[2]**

من أجل تحقيق وتأكيد مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل دائم، قامت المديرية العامة بتحديد مجموعة من التوجيهات، من بينها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك، مع التركيز على دعم التنمية الفلاحية والريفية، وتظهر هذه الخطوط الاستراتيجية الرئيسية كالتالي:

- ✓ المحاور الاستراتيجية الرئيسية للنشاطات في القطاعات الاستراتيجية:

[1] https://badrbanque.dz
[2] https://badrbanque.dz

- يهدف إعادة التمركز للبنك إلى التركيز على التمويل وتوجيه الجهود نحو تنفيذ صيغ مناسبة للتمويل في القطاعات التالية:
- قطاع الفلاحة.
- قطاع الصيد البحري والموارد المائية.
- دعم مختلف برامج التنمية الريفية.

✓ توجيه نشاط البنك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع المدعومة من السلطات العمومية، ومن بينها:

- توجيه القروض نحو دعم توظيف الشباب في القطاعات الرئيسية التي يركز عليها البنك.
- تقديم القروض للخواص الهادفة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية.
- توفير التمويل لبناء المساكن في المناطق الريفية وفقًا للمعايير المطلوبة وبدعم من الهيئة الوطنية للسكن والصندوق الوطني للسكن.
- دعم المهن الحرة، مثل الشباب الذين يحملون شهادات في مجال الطب، في المناطق الريفية.
- تحديد المبادئ التوجيهية للأنشطة الاستراتيجية.

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

✓ الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.
✓ الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
✓ صناعة العتاد الفلاحي.
✓ الصناعات الغذائية الفلاحية.
✓ تنمية العالم الريفي خاصة:
✓ تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.
✓ نشاطات الحرفيين الصغار.
✓ السكن الريفي.
✓ المشاريع الاقتصادية المجاورة.
✓ مشاريع الري الصغيرة.
✓ صناعة السروج والأدوات الجلدية.

- ✓ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين والمواد الخيزران والوزارية.
- ✓ طلبات القروض.
- ✓ معالجة ملفات القروض.
- ✓ وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.

يعمل البنك على إيلاء أهمية كبيرة لاستخدام الوسائل المناسبة لتسريع معالجة عمليات القروض المتعلقة بالقطاعات الاستراتيجية، كما يولي اهتماماً خاصاً لضمان احترام القواعد التقييمية بدقة ومراقبة الأخطار بشكل محكم.

تتطلب هذه العملية دراسة ملفات القروض التي تتعلق بالقطاعات الاستراتيجية بعناية فائقة ودقة خاصة، مع معالجتها بالسرعة المناسبة من قبل الجهات المختصة واحترام المهل الزمنية المحددة، وذلك بعد التأكد من استكمال جميع الوثائق المطلوبة. تُحدد نسبة الفائدة على القروض البنكية وفقًا لتعريفة محددة تصدرها البنك بانتظام. وتتوفر كتيبات خاصة بنسب الفائدة للعملاء في جميع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**المطلب الثالث: تقديم الوكالة المستقبلة 463 ببشلول[1]**

تُعد الوكالة 463 في ببشلول النقطة الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يتم من خلالها التواصل المباشر مع الزبائن. تعمل هذه الوكالة جاهدة على تلبية احتياجات وطلبات العملاء، وذلك من خلال فرقها المتخصصة التي توفر خدمة استقبال متميزة وودية لكل زبون.

**الفرع الأول: لمحة عن الوكالة 463 ببشلول**

بناءً على الاحتياجات الواسعة والمتنوعة في القطاعين الفلاحي والاستثماري، خاصةً في ولاية البويرة، شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية توسعًا في نطاق أعماله. وفي هذا السياق، جاء قرار تأسيس الوكالة رقم "463" بتاريخ 06أكتوبر 2014، والتي تُعد جزءًا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية كواحدة من الوحدات القاعدية للمؤسسة المالية. تدخل هذه الوكالة ضمن البنية التنظيمية الأساسية للبنك، وتعتبر واجهة مباشرة للتواصل مع الزبائن.

[1] – معلومات مقدمة من طرف الوكالة

فتحت الوكالة أبوابها بحضور إطارات سامية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر وتحت إدارة مديرها السيد " عقيل عمار"، بحيث تقع بحي الشهيد حبي ايدير ببشلول، ب 6 موظفين (يبلغ عدد الموظفين اليوم ب 11 موظفا) وتمتاز بتمويل المشاريع في المنطقة باعتبارها المؤسسة المصرفية الوحيدة بها[1].

يهدف انشاء الوكالة إلى تحقيق التنمية الريفية الفلاحية وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف من خلال تمويل العمليات الفلاحية، التقليدية والزراعية والصناعية وتقديم السماع للمؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي ولكن نظرا للقرار الذي صدر فيما بعد والذي ينص على عدم تخصص البنوك فقد تنوعت أنشطة البنك في مختلف القطاعات مما أدى إلى احتلال البنك الريادة مع البنوك الأولى الموجودة عل مستوى الولاية.

**الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بشلول ومصالحه[2]**

اتخذت الوكالة هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمات البنكية المقدمة للزبائن والمخطط الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

[1] – معلومات مقدمة من طرف الوكالة

[2] وثائق مقدمة من طرق الوكالة

**الشكل (02) : الهيكل التنظيمي للوكالة**

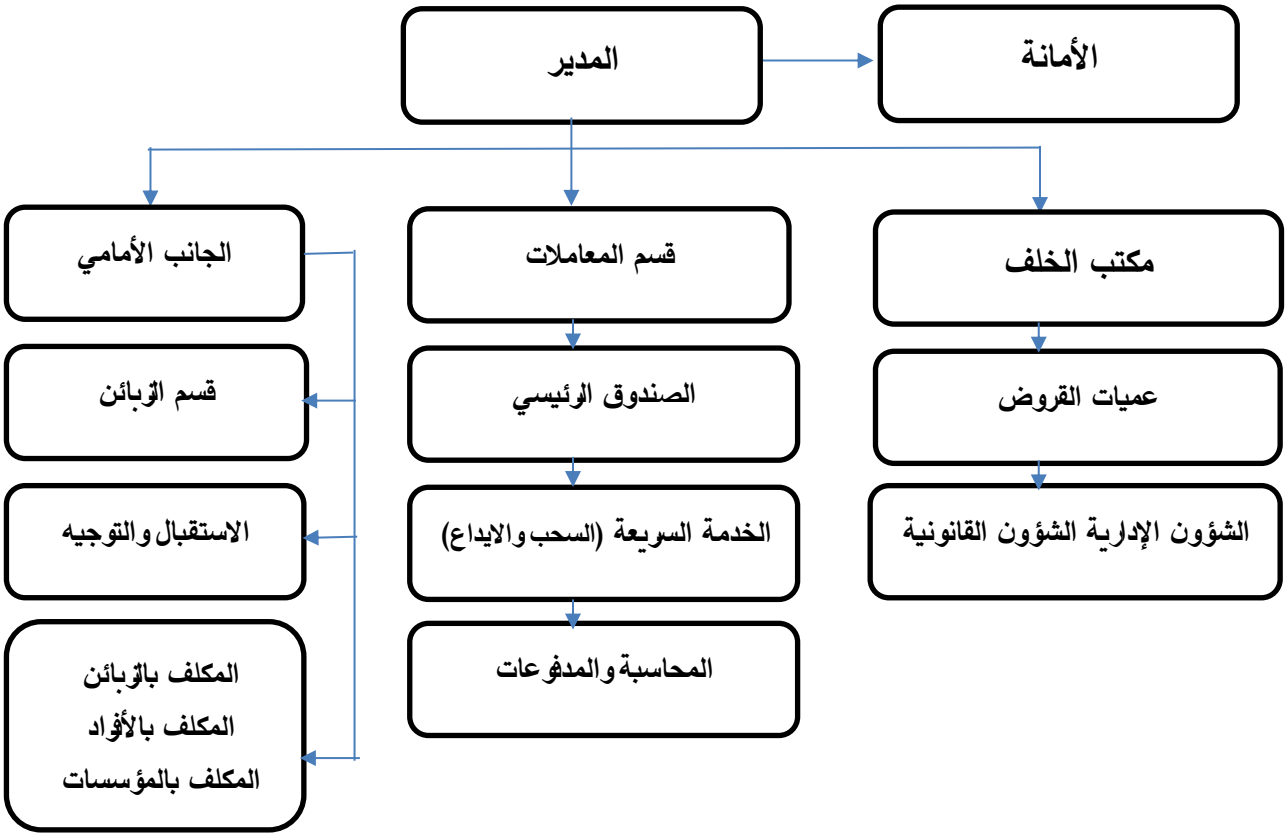


**المصدر**: وثائق مقدمة من طرق الوكالة

## المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي المقدمة من طرف الوكالة

تعتبر القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي أداة مهمة لتمويل القطاع الفلاحي، وتهدف هذه القروض إلى توفير التمويل اللازم للمزارعين والفلاحين لشراء المعدات الفلاحية، وشراء المواد الفلاحية، وتطوير البنية التحتية الفلاحية، وتحسين الإنتاجية.

### المطلب الأول: قرض الرفيق والتحدي

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع القصيرة والطويلة الأجل.

#### الفرع الأول: قرض الرفيق

أ-**مفهوم قرض الرفيق:** هذا القرض الموسمي المعروف بـ"قرض الرفيق" مخصص للفلاحين والمربيين، وتتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بسداد الفوائد المترتبة عليه. ويتم تحديد الشروط على النحو التالي[1]:

- كل مستفيد من قرض الرفيق يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض أخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.
- كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر) في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة من القرض وإمكانية الاستفادة من القروض الجديدة.
- يُمنح قرض الرفيق بواسطة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كقرض موسمي مدعم من الحكومة لصالح الفلاحين والمربيين، سواء بشكل فردي أو جماعي كتعاونيات، وذلك لاستغلال مختلف أنشطتهم مثل الزراعة وتربية المواشي وغيرها.

**ومن خصائصه:** حدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية السمات التالية لهذا القرض[2]:

1) تقدر قيمة القرض حسب النشاط المراد تموله.

2) مدة القرض ما بين9 و24 شهرا.

[1] https://madr.gov.dz

[2] – وثائق مقدمة من طرف الوكالة (الملحق رقم 01)

3) لا يشترط تقديم مساهمة شخصية في هذا النوع من القروض على الفلاح.

4) تقدم الدولة دعم على المعدلات بنسبة 100% حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقة للمعدات والفائدة المقدرة ب 5.5 %من حجم القرض.

5) يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات شخصية وضمانات مؤسسات التأمين).

**ب- المشاريع الممولة بقرض الرفيق من طرف الوكالة[1]**

**جدول رقم (9): يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض الرفيق من طرف الوكالة**

**المبلغ ب دج**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد قروض الرفيق الممنوحة | 4 | 12 | 5 | 8 | 7 | 10 | 9 | 15 | 18 | 51 |
| المبلغ الاجمالي للقروض | 1260410 | 4969926 | 2912860 | 3828960 | 3610250 | 8576250 | 4535550 | 11973352 | 25128165 | 17471520 |

**المصدر:** من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**الشكل رقم (03): يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض الرفيق من طرف الوكالة**

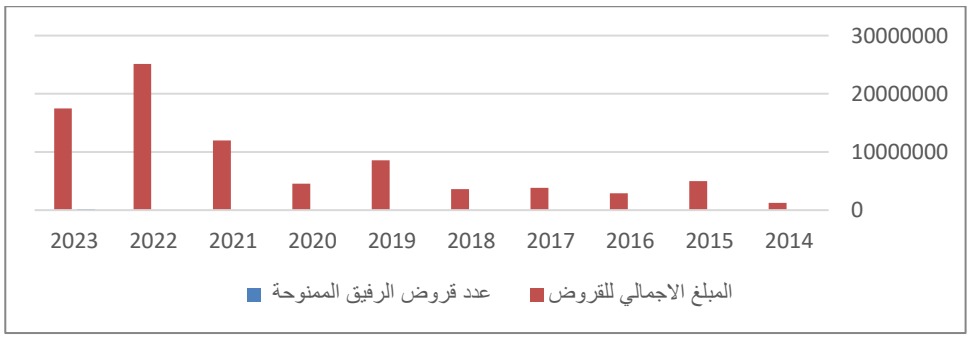


**المصدر:** من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة

وحسب المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فيما يخص قرض الرفيق من سنة 2014 الى 2023 نلاحظ تذبذب في عدد المشاريع الممولة من طرف البنك، وهذا راجع إلى نقص الوعي لدى الفلاحين، ثم جائحة كورونا التي اثرت عليهم، أما في سنة 2023 نلاحظ ارتفاع نسبي في المشاريع الممنوحة من طرف البنك، وهذا راجع إلى التسويات التي قام بها البنك والتي تتمثل في استرجاع ديون السنوات السابقة الناتجة عن جائحة كرونا.

**الفرع الثاني: قرض التحدي**

**أ- مفهوم قرض التحدي[1]**

هذا القرض الاستثماري، المدعوم جزئياً من قبل الدولة، مخصص للأفراد والكيانات القانونية الراغبة في الاستثمار في المشاريع الفلاحية وتربية الحيوانات. يتم منح هذا القرض للأشخاص الطبيعيين مثل الفلاحين الذين يمتلكون أراضٍ لم يتم استغلالها بعد، ولديهم النية لاستخدامها في المشاريع الفلاحية، بالإضافة إلى الكيانات المعنوية مثل المؤسسات العامة أو الخاصة التي تعمل في مجالات متعلقة بالفلاحة مثل التخزين والنقل والصناعات التحويلية.

وتشمل ميزات هذا القرض:

- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفائدة إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل.
- يلزم المستفيد بدفع فائدة بنسبة 1٪ عند السداد بين السنة السادسة والسابعة.
- يلزم المستفيد بدفع فائدة بنسبة 3٪ عند السداد في السنة الثامنة والتاسعة.
- في حال استمرار المشروع لأكثر من عشر سنوات، يتحمل المستفيد جميع تكاليف الفوائد.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة (الملحق رقم 02)

## ب- المشاريع الممولة بقرض التحدي من طرف الوكالة[1]

**جدول رقم(10):** يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض التحدي من طرف الوكالة

**المبلغ ب دج**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد قروض التحدي الممنوحة** | 0 | 0 | 2 | 2 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 1 |
| **المبلغ الاجمالي للقروض** | 0 | 0 | 85897600 | 21922800 | 4099000 | 0 | 0 | 28068600 | 0 | 12937000 |

**المصدر:** من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**الشكل رقم (04): يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض التحدي من طرف الوكالة**

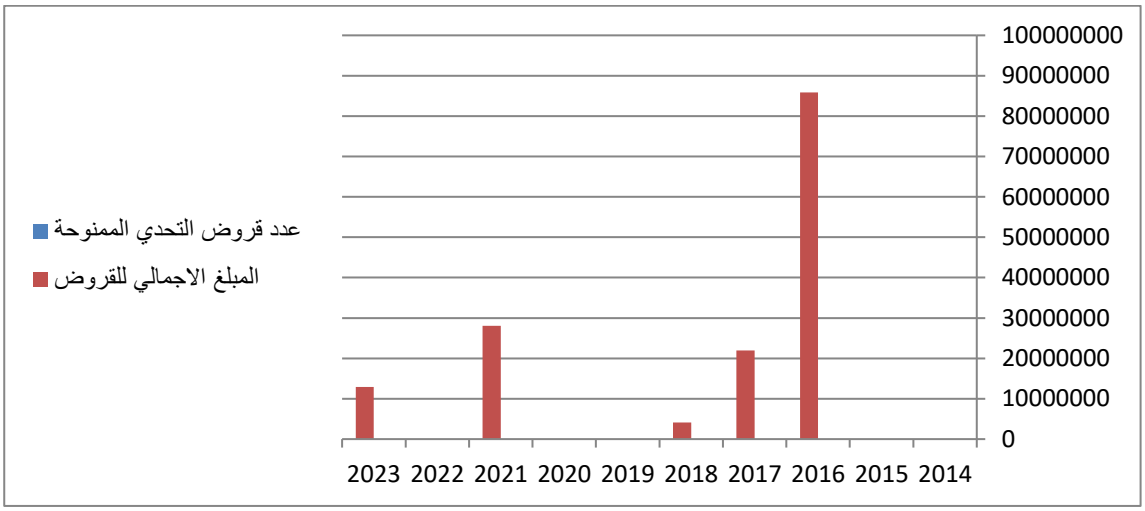


**المصدر:** من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول

فيما يخص قرض التحدي الملاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد المشاريع الممولة من طرف البنك من سنة 2014 إلى 2023 يعتبر ضئيلا جدا خاصة وان المنطقة فلاحية بامتياز وهذا راجع إلى عدة عراقيل تواجه الفلاحين الراغبين في الاستثمار خاصة مشكل الأوراق التي تثبت ملكية العقار.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة

**المطلب الثاني: المجالات التي يشملها القرضين وشروط الاستفادة**

يشمل قرضي الرفيق والتحدي عدة مجالات وللحصول على أحدهما لابد من توفر شروط معينة في طالب القرض.

**الفرع الأول: المجالات التي يشملها القرضين**

**أولا-المجالات التي يشملها قرض الرفيق[1]**

**أ- القرض الموسمي**

- توفير الموارد الفلاحية للتخزين ضمن نظام إدارة المخزون الفلاحي، الذي يشهد طلبا متزايدا.
- شراء المواد الأولية الضرورية لأنشطة الاستثمار الفلاحي مثل البذور والأسمدة والمبيدات.
- تأمين الأعلاف للماشية المستهدفة للتربية، بالإضافة إلى أنظمة الري والأدوية البيطرية.
- تنفيذ العمليات الفلاحية الضرورية لتحقيق الإنتاجية المطلوبة.

**ب-القرض الفيدرالي**

التمويل الفيدرالي يستهدف المشاريع التجارية والشركات الاقتصادية والتعاونيات المشاركة في مختلف الأنشطة المهمة، مثل:

- إنتاج منتجات الألبان.
- تصنيع المعجنات.
- زراعة وتسويق بذور البطاطس.
- زراعة الحبوب.
- إنتاج المواد الغذائية.
- تربية وتسمين الماشية.
- تصدير التمور.
- إنتاج العسل الطبيعي.
- إنتاج زيت الزيتون ومنتجاته.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة (الملحق رقم 01)

- معالجة وتسويق منتجات الدواجن.

**ثانيا: المجالات التي يشملها قرض التحدي**[1]

- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- تجميع الينابيع وأعمال تحويل المياه الحفر، الآبار تعبئة الموارد المائية وإعادة تأهيل أو بناء منشاة جديدة.
- معدات الضخ والري
- إنجاز وإعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الري الفلاحي.
- إصلاح المضخات (المعدة للاستخدام الفلاحي)
- إنجاز أو إعادة تأهيل شبكات صرف المياه
- إنشاء منشاة تخزين الوسيط (أحواض تراكم، أحواض غشائية، حوض خرساني).
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج:
- اقتناء المدخلات الفلاحية (البذور النباتات الأسمدة ومواد الصحة النباتية).

الإنتاج الحيواني: المستحضرات الصيدلانية، أعمال الصيانة والإصلاح ومنشاة تربية الماشية.

- عمليات التطعيم.
- اقتناء وسائل نقل خاصة.
- اقتناء منشاة الطاقة (المواد الكهربائية)
- اقتناء معدات فلاحية وأخرى خاصة بتربية المواشي، بيوت بلاستيكية متعددة القبب
- اقتناء الجرارات والمعدات الموافقة لها.
- اقتناء وتجديد الحصادات.

الإنتاج الحرفي:

- معدات الإنتاج الحرفي الريفي المرتبطة بالنشاط الفلاحي.
- إنتاج سلال من الألياف النباتية.
- صنع السجاد.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة (الملحق رقم 02)

- السروج والمدابغ التقليدية.
- تجيز الصوف الخاصة بالخيم.
- صناعة مواد الفلين تغليف وتحويل المنتجات الغابية.
- إنجاز منشاة، التخزين والتحويل والحفظ والتوضيب والتثمين
- إنجاز منشاة خاصة بجمع واستلام المنتجات الفلاحية والحيوانية
- اقتناء سلاسل الفرز والحفظ.
- اقتناء خطوط الذبح والتقطيع الخاصة بالماشية الصغيرة.
- اقتناء مواد التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية والصناعية.
- إنشاء ورشات لتعبئة وتحويل الصوف.

**الفرع الثاني: شروط الاستفادة من القرضين[1]**

- اتفاقات الملكية، الامتياز، والإيجار.
- بطاقة الفلاح أو مربي الحيوانات المعتمدة من الغرفة الوطنية للفلاحة.
- التصنيف الضريبي المعفى للفلاحين.
- الفواتير الرسمية والمعتمدة.
- الخطط الإنتاجية المُحسَّنة.
- الميزانية المالية المؤقتة للمشاريع.
- شهادة عدم المديونية المُصدرة من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

**الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد**

كما قلنا سابقا فإن قرض الرفيق والتحدي لهما شروط خاصة من ناحية الاستحقاق (أجال تسديد القرض) وحسب اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية[2]، أنه في حالة عدم الوفاء يقوم البنك بدراسة أسباب التأخر عن تسديده ويقوم بمنح فرصة أخرى للزبون لتدارك الوضع، حيث يقوم بتمديد أجال التسديد إلى 06 أشهر أخرى كآخر أجل، وفي حالة عدم التسديد خلال هذه الفترة يفقد

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة (الملحق رقم 3-4)

[2] الملحقين 3و4

القرض امتيازاته ويقوم الزبون بسداد قيمة القرض كله إضافة إلى الفوائد الناتجة عن التأخير التسديد وتسمى (فوائد التأخير عن السداد).

ويقوم البنك بتطبيق إجراءات تتمثل هذه الأخيرة في[1]:

**طلب خطي**

يقوم الزبون المتأخر عن التسديد بتقديم طلب خطي إلى الوكالة من أجل تمديد أجال التسديد، خلال أسبوع من طرف لجنة القرض ويكون إما بالقبول أو الرفض ففي حالة القبول تقوم لجنة القرض بإرسال التقرير بعد دراسته في المجمع الجهوي للاستغلال بالقبول بتمديد في فترة السداد.

أما في حالة الرفض تقوم اللجنة بإرسال تقرير الاجتماع بالرفض أي عدم تمديد المدة إلى أجل آخر، فتنقل القيم آليا من حساب الزبون إلى حساب خاص.

يمر ب 04 مستويات كما يلي:

**المرحلة الأولى:** تتضمن إرسال إشعار للزبون بضرورة سداد قيمة القرض فقط، ويُعتبر هذا المرحلة الأولى من عدم السداد.

**المرحلة الثانية:** في حالة عدم سداد الزبون للقرض بعد الإشعار الأول، يُرسل إشعار ثاني يُطلب فيه من الزبون سداد المستحقات وتحديد موعد نهائي للتسديد قبل اللجوء إلى القضاء.

**المرحلة الثالثة:** تُعتبر مرحلة ما قبل المتابعة القضائية، وفي هذه المرحلة لا يمكن للزبون التفاوض مع البنك ويُلجأ مباشرة إلى الإجراءات القانونية.

**المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة، يتم التوجه إلى المتابعة القضائية إذا لم يتم السداد بعد المراحل السابقة، ويتم فيها فرض على الزبون سداد قيمة القرض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عن التأخير، وتحسب هذه الفوائد تلقائيًا بنسب محددة يوميًا اعتمادًا على النظام الآلي للبنك.

**ملاحظة:** في المراحل الأولى والثانية، يحق للزبون التفاوض لتمديد مدة السداد، بينما في المراحل الثالثة والرابعة، لا يمكن التفاوض ويتم اللجوء مباشرة إلى الإجراءات القانونية.

[1] – معلومات مقدمة من طرف الوكالة

**المطلب الثالث: مساهمة القروض في تنمية القطاع الفلاحي**

يعد القرض الفلاحي أداة فعالة لا غنى عنها من اجل التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة وخصوصا الفلاحية منها، إذ يعتبر أحد مصادر الزراعة الهامة كونه يسهل انتقال رؤوس الأموال التمويلية التي يعاني منها المزارعون التي تتمثل في قلة رأس المال اللازم لعملية الإنتاج الفلاحي.

وعموما فان القرض الفلاحي يؤدي دورا مهما في تنمية النشاط الفلاحي يمكن توضيحه في النقاط التالية[1]:

- إعطاء فرصة للفلاحين باستغلال أراضيهم على أحسن وجه، كما يتمكن الفلاح بواسطة القروض التي يتحصل عليها من زيادة عدد الدورات الإنتاجية يعني إنتاج أكثر من محصول واحد في السنة وتعدد المنتجات الفلاحية.
- التوسع الأفقي في الزراعة عن طريق استصلاح الأراضي القابلة للزراعة والتوسع الرأسي عن طريق استخدام الأساليب والوسائل العلمية الحديثة كالتخطيط والإدارة الجيدة للموارد الفلاحية والحيوانية لزيادة الإنتاج معا.
- توفير العمالة ومكافحة البطالة من خلال استغلال الأرض في أكثر من دورة فيتطلب العمل الدائم من الفلاح فيلجا إلى زيادة عدد العمال لمساعدته.
- زيادة دخل الفلاح وبالتالي زيادة الإنفاق المتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك وبالتالي رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى[2].
- التمويل عن طريق القروض الفلاحية حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لان التمويل الذاتي لا يكف
- منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدراتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي

[1]- ميموني بلقاسم. خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير الإنتاج الحيوي والخضروات وتربية الدواجن. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، أدرار، 2020، ص147.

[2]- يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، 2013، ص 48.

- زيادة كفاءة العمل الفلاحي الزراعي، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة لإتباعها لتسريع أنشطة القطاع الفلاحي وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية الشاملة[1].

[1] جعواني أحمد، مدياني عبد القادر، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي، مذكرة ماستر جامعة أحمد دراية. أدرار، 2020- 2021، ص89.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تناولنا تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى فهم مفهوم وأهمية وظائفه والخدمات التي يقدمها، وتحدثنا عن هيكله التنظيمي. يعتبر هذا البنك واحدًا من أهم المؤسسات المالية على الساحة الوطنية، نظرًا لشبكته الواسعة في الجزائر. كما ناقشنا العديد من المشاريع التي يمولها، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية المحددة مسبقًا في إطار مخططات التنمية.

وتعرضنا إلى المفاهيم العامة حول قرض الرفيق وقرض التحدي حيث تم التعرف على كل ما يشمله القرضين، وأهم الوثائق اللازمة لتكوين الملف الخاص بالقرضين وكذلك المجالات التي يشملها والشروط اللازمة لاستفادة من القرضين.

وتناولنا أيضا كيفية تسيير الأخطار التي تتعرض لها الوكالة، التي تتمثل في عدم تسديد الديون من طرف المقترضين حيث تم التعرف على مختلف الإجراءات اللازمة التي تتخذها الوكالة من أجل استرجاع قيمة الدين بواسطة المصلحة المختصة التي تسهر على تنفيذ كل الإجراءات وتتأكد من سيرورة العمليات واتخاذ القرار المناب لتحصيل قيمة الدين.

# خاتمة

## خاتمة

تلعب البنوك دورًا حيويًا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم بشكل ملموس في توفير التمويل لمختلف المشاريع الاستثمارية والإنتاجية في سائر القطاعات الاقتصادية. هذا التمويل يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويساعد في تحقيق نموه وتطوره. كما تأخذ البنوك في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية أثناء ممارستها لنشاطها، متماشية مع السياسات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية.

يُعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الأساسية والحيوية التي تحظى بأولوية كبيرة في مجال الدعم والاهتمام. هذا القطاع يسهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية من خلال تحقيق نمو ملحوظ في الإنتاج الفلاحي، إنشاء فرص عمل جديدة، توفير الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على استيراد المنتجات الفلاحية والاستهلاكية. يتم ذلك عبر توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الفلاحية المختلفة، سواء من خلال بدء مشروعات جديدة أو توسعة وإعادة إحياء المشروعات الفلاحية القائمة.

إن توفير التمويل والدعم المالي المناسب للاستثمار الفلاحي يسهم بلا شك في تطوير هذا القطاع وزيادة مساهمته في التنمية الفلاحية والاقتصادية، كما يساهم الدعم المالي المقدم للمشاريع الفلاحية من خلال الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاع الفلاحي. كما يساعد الصندوق الوطني لدعم مربي المواشي وصغار المزارعين في المناطق الجبلية على تمكين صغار المربين من إنشاء مشاريع زراعية صغيرة تُعنى أساساً بتأمين سبل العيش.

كغيرها من ولايات الوطن شهد التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ولاية البويرة مند مطلع الألفية الجديدة طفرة نوعية في قنوات التمويل في ظل تطبيق برامج التنمية الفلاحية والريفية، والتي ساعدت على قيام شعب استثمارية جديدة للشعب القديمة، هذا التمويل الذي يقدم حصرا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية العامل في الولاية سواء بطريقة التمويل المباشر للمشاريع الاستثمارية أو عن طريق هيئات الدعم والمرافقة ،لذلك، فإن التقدم الحاصل في مجال التمويل الفلاحي ساهم بشكل واضح في تعزيز مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية بالولاية.

## 1. نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى بمجموعة من النتائج يمكن عدها فيما يلي: وقد تم التوصُّل إلى النتائج التالية:

- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.
- تسمح القروض الفلاحية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بزيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي رفع معدلات التنمية الفلاحية
- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة متبعة في منح القروض الفلاحية وهي تقنيات دقيقة غير أن معظمها في شكل أوامر من بنك الجزائر.
- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة المحور المالي والمتعامل المركزي لتنمية القطاع الفلاحي.
- يتعامل البنك عند منحه للقروض بحذر من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية.
- لا توجد إعلانات بالقدر الكافي أو انعدامها أصلا للتعريف بمختلف التمويلات التي يمنحها البنك للقطاع الفلاحي وذلك ليتعرفوا عليها والتوجه لها.
- التمويل البنكي للقطاع في المنطقة لا يزال ضعيف مقارنة بما تحتويه من موارد طبيعية وبشرية
- يسمح التمويل الفلاحي بقنواته المختلفة (البنكية وغير البنكية) بتحفيز الاستثمار الفلاحي وخلق مشروعات استثمارية جيدة تساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي، عن طريق استغلال مساحة أكبر من الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في القطاع الفلاحي.
- باستثناء المستثمرات الفلاحية التابعة للدولة فإن المستثمرين الفلاحيين الخواص الناشطين على مستوى الولاية لا يفضلون الدخول في علاقة تمويل مباشرة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لسببين، الهروب من خدمة الدين المكلفة لذا يفضلون الحصول على القروض المدعمة من قبل الدولة، وكذا فئة منهم تتحاشى التعامل مع البنك جوائب شرعية.
- يلعب قرض الرفيق المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمدعم كليا من قبل الدولة دورا بارزا في توفير التمويل المناسب لعموم المستثمرين الفلاحيين في الشعب الإنتاجية المختلفة، وبالتالي قيام نشاطات فلاحية تساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي، وبما ينعكس على التنمية المحلية بالولاية.

- يقدم قرض التحدي مساهمة ضعيفة في تمويل الاستثمار الفلاحي بالمقارنة بقرض الرفيق، حيث لم يمول سوى سبع مشاريع مند اعتماده سنة 2014 إلى غاية سنة 2023

## 2. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

1) **اختبار الفرضية الأولى:** تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي بالتأكيد إلى نجاح السياسة المنتهجة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
2) **اختبار الفرضية الثانية:** لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن تهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضة الثانية.
3) **اختبار الفرضية الثالثة:** يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض قصيرة وطويلة الأجل متمثلة في قرضي الرفيق والتحدي لتمويل الاستثمارات الفلاحية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

## 3. اقتراحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ✓ اهتمام أكبر من قبل الدولة بالتمويل الفلاحي عن طريق خلق وتطوير صيغ تمويل فلاحية خاصة بالمناطق الجبلية والريفية، لتشمل صغار المربين الذين لا يملكون عقارا فلاحيا يسمح لهم بالحصول على آلية التمويل المعمول بها (قرض التحدي، الرفيق)، كون أن تمويل الاستثمار الفلاحي هو عملية مستمرة من التطوير والابتكار في عالم الخدمات المالية والبنكية.
- ✓ القيام ببرامج توعوية لتشجيع الشباب على خدمة القطاع الفلاحي
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل مما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- ✓ القيام بالإشهار لمختلف القروض الموجهة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ✓ تخفيض نسبة فائدة القروض من أجل إقبال الفلاحين
- ✓ التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية.

## 4. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا، منها:

- ❖ مساهمة القروض الفلاحية في تسويق وتطوير المنتجات الفلاحية وتصديرها.
- ❖ أثر الاستثمارات الفلاحية على التنمية الاقتصادية.
- ❖ أهمية دعم الدولة للقطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادي.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية:

### 1- الكتب:


1- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الصندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2006

2- أحسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

3- أسعد علي، محاضرات الاقتصاد الزراعي، كلية الفلاحة، جامعة حماد، سوريا،2015.

4- حسن احمد عبد الرحمان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار طيبة للطبع والنشر والتوزيع, 2007.

5- حمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 168 محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

6- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأول، عمان، الأردن، 2010.

7- الزبيدي حمزة محمود، التحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

8- سامر جلدة البنوك التجارية والتسويق المصرفي دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

9- الشاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

10- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: د. عثمان بابكر أحمد، مراجعة: د. رضا سعدالله، ورقة مناسبات رقم5، جدة، المعهد الإسلامي – للبحوث والتدرب– البنك الإسلامي للتنمية، 2003

11- طارق طله، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007.

12- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد، ادارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2003

13- عاطف جائر لها تنظيم وإدارة البنوك الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

14- عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك –السياسة البنكية البنوك الإسلامية والتجارية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003

15- عبد الفضيل محمد أحمد، عمليات البنوك، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر ، 2010.

16- عبد المجيد عبد المطلب البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها الدار الجامعية، الإسكندرية مصر. 2000.

17- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

18- عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، مصر، 2008.

19- العليوي الأحمد، العطوان سمعان، التمويل الزراعي، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب،1996

20- محمد احمد الأفندية، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.

21- محمد حسين الوادي، النقود والمصارف دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

22- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.

23- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

24- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

25- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

26- يوسف حسن يوسف البنوك الإلكترونية، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2012.

## 2- أطروحات الدكتوراه:

1. بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023.

2. رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2013.

3. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016-2017.

## 3- رسائل الماجستير:

1- حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص عموم مالية، جامعة باتنة، الجزائر،2013-1014
2- سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2016.
3- شريف زهار أمال قوسم، القرض الفلاحي في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001
4- فتحي عمر حجاج، ترشيد قرارات الائتمان في البنوك التجارية-دراسة تطبيقية على أساليب معالجة الديون المتعثرة في البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002
5- هاجر محمد نور، أهمية التأمين الفلاحي للتنمية الفلاحية واستقرار المجتمع الريفي، رسالة ماجستير، جامعة السودان، 2009

## 4- مذكرات الماستر:

1-جعواني أحمد، مدياني عبد القادر، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي، مذكرة ماستر جامعة أحمد دراية. أدرار، 2020- 2021

## 5- المقالات في المجلات العلمية:

1- أمال فياش، واقع التأمين الفلاحي في الجزائر و دوره في استقرار الإنتاج الفلاحي، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 6 ، العدد 10، ديسمبر 2018
2- بن حليمة هوارية، بطاهر علي، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية، المجلد 26، العدد 1.
3- زيدان محمد، أهمية العنصر البشري ضمن مكوّنات المزيج التسويقي الموسّع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد8 ، العدد15، 2008,
4- ميموني بلقاسم. خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير الإنتاج الحيوي والخضروات وتربية الدواجن. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، أدرار، 2020
5- الويزة أوصغير، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل - مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا-، مجلة نور الاقتصادية، المجلد 6، العدد 10
6- يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، 2013,

### 6- المراسيم والقوانين والتقارير:

1- مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق ل 13 مارس 1962 يتضمن انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

2- القانون 90/10 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية العدد 16، 18 أفريل 1990.

3- القانون 06/4المؤرخ في 2006/12/3 المتعلق بالتأمينات، (ج.ر، العدد15).

4-الأمر 95/07 المؤرخ في 25/01/1995 المتعلق بالتأمينات، (ج.ر، العدد13).

### 5-الملفات والمواقع الإلكترونية:

1- محمد سهيل الدروي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
www.kantakji.com/fiqh/banks/210133.doc

2- www.cnac.dz

3- https://badrbanque.dz

4- https://madr.gov.dz/

## ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

### 1- الكتب:

1- Hamid Temmar, Stratégie développement indépendant, le cas de l'Algérie, Alger, 1983

### 2- المقالات في المجلات العلمية:

1- A.Daoudi, Betty Wampfler , Le financement informel dans l'agriculture algérienne : les principales pratiques et leurs déterminants, cah Agi, Vol.19, N04, juillet-aout 2010

2- Billy Troy, Assurance et développement agricole, nouvelles dynamiques en Algérie ،au Maroc et en Tunisie ،Document de travail n° 5 ،Décembre.2013

### 3- الملفات والمواقع الإلكترونية:

1- abderrahmane boura, directeur général caisse nationale des mutualités agricoles.offre nationale en matière d'assurance agricole ،

# الملاحق

## الملحق رقم (1) :قرض الرفيق

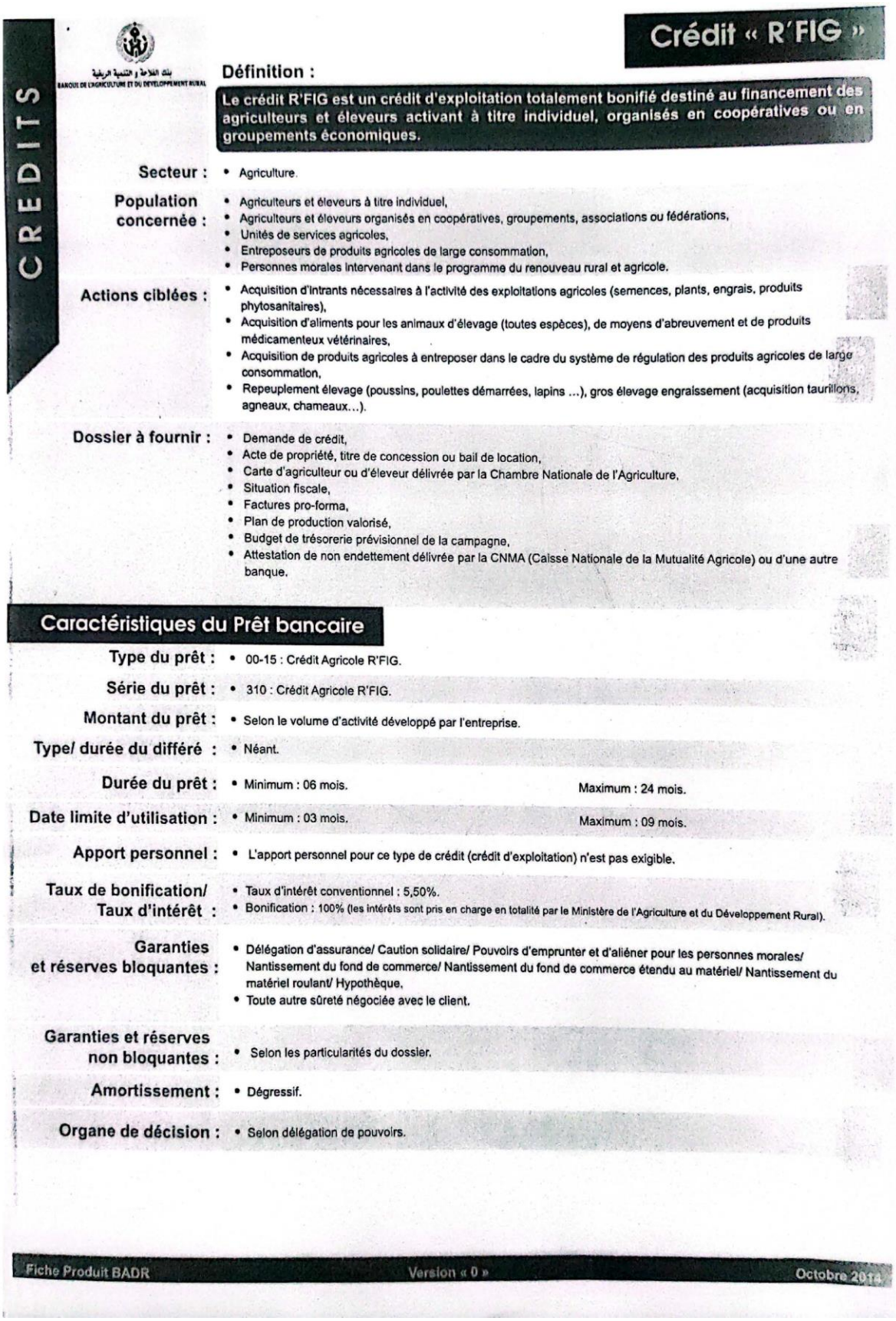

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

# Crédit « R'FIG »

**Définition :**

**Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.**

**Secteur :**
- Agriculture.

**Population concernée :**
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

**Actions ciblées :**
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux...).

**Dossier à fournir :**
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

## Caractéristiques du Prêt bancaire

**Type du prêt :**
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

**Série du prêt :**
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

**Montant du prêt :**
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

**Type/ durée du différé :**
- Néant.

**Durée du prêt :**
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

**Date limite d'utilisation :**
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

**Apport personnel :**
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

**Taux de bonification/ Taux d'intérêt :**
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

**Garanties et réserves bloquantes :**
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque,
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

**Garanties et réserves non bloquantes :**
- Selon les particularités du dossier.

**Amortissement :**
- Dégressif.

**Organe de décision :**
- Selon délégation de pouvoirs.

Fiche Produit BADR Version « 0 » Octobre 2014

## الملحق رقم (2): قرض التحدي

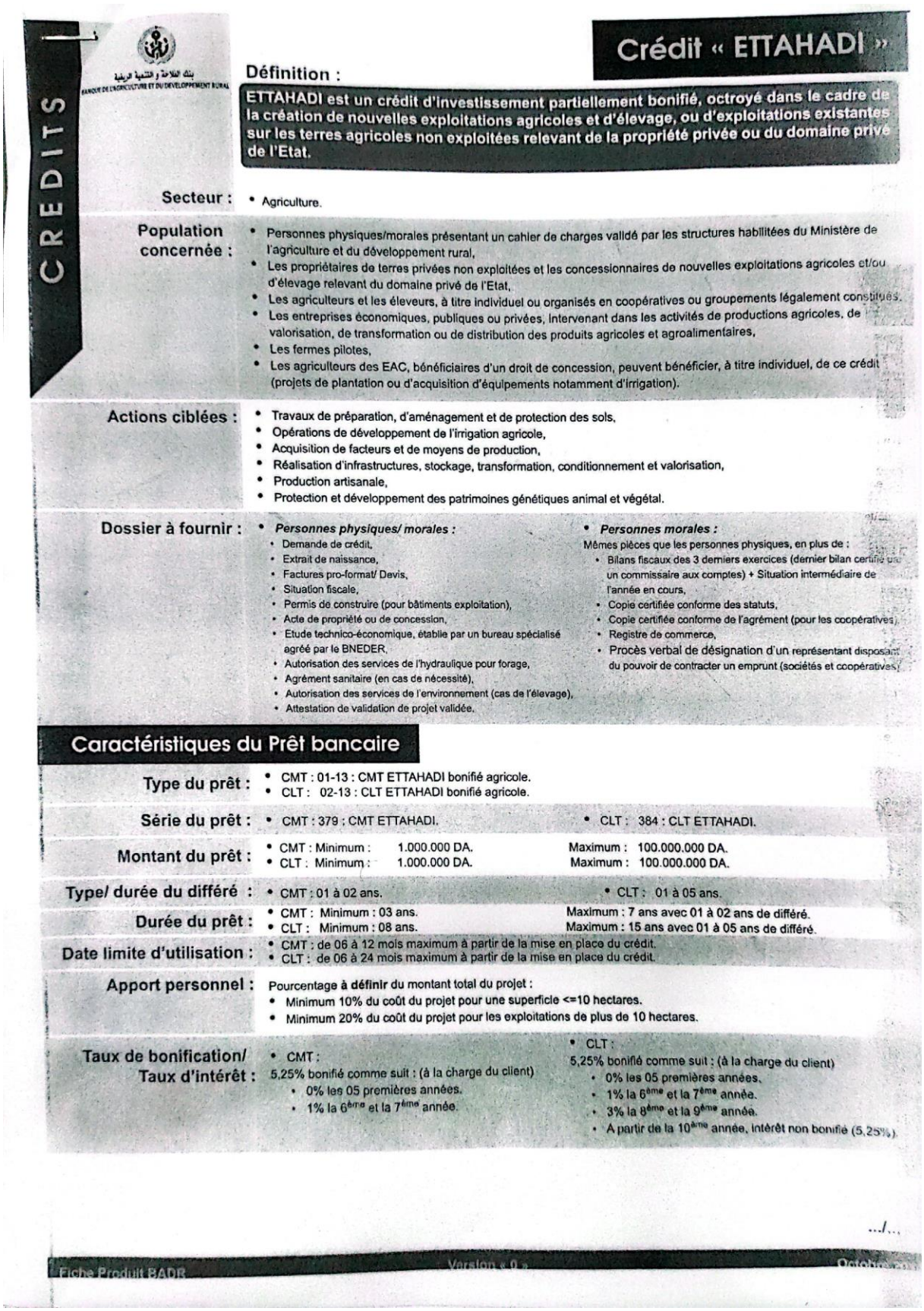

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

# Crédit « ETTAHADI »

**Définition :**

**ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.**

**Secteur :**
- Agriculture.

**Population concernée :**
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

**Actions ciblées :**
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

**Dossier à fournir :**

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Registre de commerce,
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

## Caractéristiques du Prêt bancaire

**Type du prêt :**
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

**Série du prêt :**
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

**Montant du prêt :**
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

**Type/ durée du différé :**
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

**Durée du prêt :**
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

**Date limite d'utilisation :**
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

**Apport personnel :**

Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

**Taux de bonification/ Taux d'intérêt :**

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

.../...

Fiche Produit BADR — Version « 0 » — Octobre ...

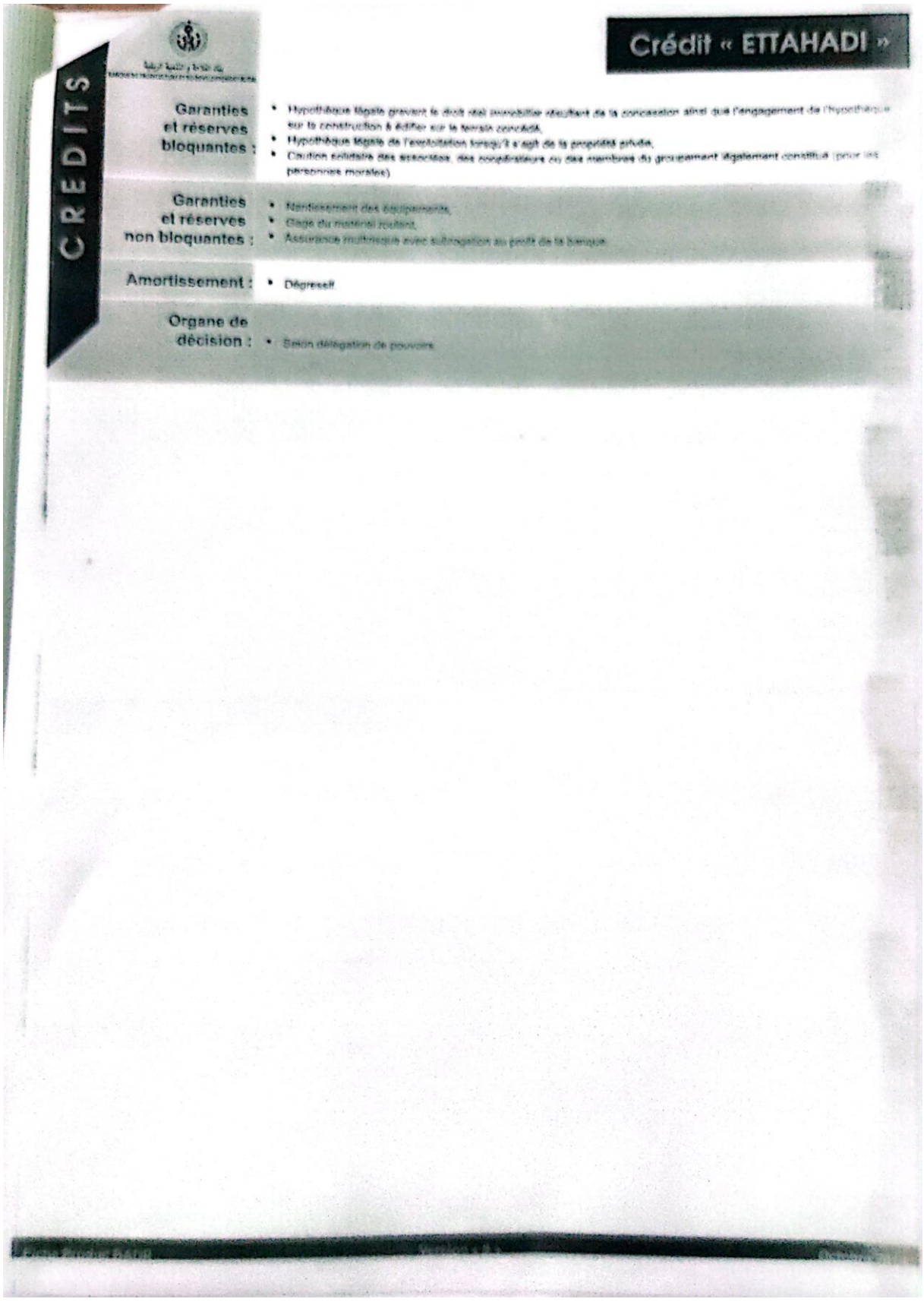

CREDITS

## Crédit « ETTAHADI »

| | |
|---|---|
| Garanties et réserves bloquantes : | • Hypothèque légale grevant le droit réel immobilier résultant de la concession ainsi que l'engagement de l'hypothèque sur la construction à édifier sur la terrain concédé.<br>• Hypothèque légale de l'exploitation lorsqu'il s'agit de la propriété privée.<br>• Caution solidaire des associés, des coopérateurs ou des membres du groupement également constitué (pour les personnes morales) |
| Garanties et réserves non bloquantes : | • Nantissement des équipements.<br>• Gage du matériel roulant.<br>• Assurance multirisque avec subrogation au profit de la banque. |
| Amortissement : | • Dégressif |
| Organe de décision : | • Selon délégation de pouvoirs |

**الملحق رقم 03: الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار قرض الرفيق**

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

**Convention Cadre**

**Portant sur le Crédit de Campagne « R'FIG »**

**Entre**

Le Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural

**« MADR »**

**Et**

La Banque de L'Agriculture et du Développement Rural

**«BADR»**

*Décembre 2020*

Le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, représenté par le Directeur de l'Administration et des Moyens ;

D'une part,

Et

La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, représentée par le Directeur Général ;

D'autre part ;

**Désignés ci-après « les parties » ;**

Ont convenu de ce qui suit :

**Cadre juridique :**

-Vu la loi n°08-16 du Aouel Chaâbane 1429 correspondant au 3 août 2008 portant orientation agricole ;

- Vu la loi n°10-03 du 5 Ramadhan 1431 correspondant au 15 août 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitation des terres agricoles du domaine privé de l'Etat ;

-Vu la loi n° 20-07 du 12Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, notamment son article 69 ;

-Vu le décret exécutif n° 13-280 du 23 Ramadan 1434 correspondant au 1er août 2013 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n°302-139 intitulé « Fonds national de développement agricole » ;

-Vu le décret exécutif n°20-128 du 28 Ramadhan 1441 correspondant au 21 mai 2020 fixant les attributions du ministre de l'agriculture et du développement rural ;

- Vu le décret exécutif n°20-239 du 12 Moharram 1442 correspondant au 31 Août 2020 fixant les modalités de maintien ,à titre exceptionnel, par le Trésor public, de la bonification du taux d'intérêt des crédits accordés par les banques et établissements financiers en faveur des entreprises et particuliers en difficultés à cause de la pandémie du Coronavirus ( COVID-19 ) ;

-Vu l'arrêté interministériel du 2 Joumada Ethania 1435 correspondant au 2 avril 2014 déterminant la nomenclature des recettes et des dépenses du comptes d'affectation spéciale n°302-139 intitulé « Fonds national de développement agricole » ;

-Vu l'arrêté interministériel du 2 Joumada Ethania 1435 correspondant au 2 avril 2014 désignant l'intermédiaire financier chargé de la mise en œuvre des actions de soutien de l'Etat au développement de l'agriculture imputables sur les comptes d'affectation spéciale du secteur de l'agriculture ;

-Vu l'instruction n°05-2020 du 06 avril 2020, portant mesures exceptionnelles d'allègement de certaines dispositions prudentielles applicables aux Banques et établissements financiers ;

- Vu l'instruction n°10-2020 du 12 Octobre 2020, Modifiant et complétant l'Instruction n°05-2020 du 06 avril 2020 portant mesures exceptionnelles d'allègement de certaines dispositions prudentielles applicables aux Banques et établissements financiers.

- Vu la décision n°463_/SM_du_05 mai 2015, modifiée, portant institution d'un comité chargé de l'examen, de la vérification, du suivi et de l'évaluation des états annuels portant sur les intérêts courus des crédits « RFIG » et « ETTAHADI » ;

- Vu les statuts de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

## Chapitre I : Dispositions Générales

**Article 1 : Objet de la convention**

La présente convention a pour objet de définir les modalités et conditions d'éligibilité au crédit de campagne R'fig, ainsi que la prise en charge des intérêts décomptés sur ce crédit

**Article 2 : Définition et nature du crédit**

Le crédit de campagne « R'fig» est un crédit d'exploitation totalement bonifié, accordé par la BADR aux exploitants agricoles, selon les formes citées ci-dessous et ce, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

**1 - Crédit de campagne R'fig:**

Destiné aux agriculteurs, éleveurs à titre individuel ou organisés en coopératives, groupements économiques, associations ou fédérations, unités de services agricoles, entreposeurs de produits agricoles de large consommation, fermes pilotes, conditionneurs et exportateurs de produits agricoles et aux entreprises économiques et coopératives dans le cadre du développement des filières et des productions nationales concourant à l'intensification, à la transformation, à la valorisation, à l'exportation et au stockage des produits agricoles.

**2- Crédit de campagne R'fig fédératif :**

Destiné aux entreprises et opérateurs économiques intégrateurs, aux coopératives et groupements intervenant dans les activités agricoles et agroalimentaires.

La présente Convention est accompagnée d'une annexe reprenant les activités éligibles au crédit de campagne R'fig « Annexe I ».

**Article 3 : Les caractéristiques du crédit**

Les caractéristiques du crédit de campagne « R'fig » sont établies comme suit :

**1- Durée :** le crédit est accordé pour une durée allant de neufs (09) à vingt-quatre (24) mois.
Cette durée peut être prorogée de douze (12) mois (sans incidence financière), sur décision de Monsieur le Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural, après avis du comité mixte de wilaya et du comité ad-hoc du ministère de l'agriculture et du développement rural.

**2- Prise en charge des intérêts :** La couverture totale des intérêts est prise en charge par le ministère de l'agriculture et du développement rural sur le compte d'affectation spécial n° 302-139 intitulé Fonds National de Développement Agricole « FNDA », ligne 3.

**Article 4 : Création de Comité mixte de Wilaya**

Les deux parties conviennent de mettre en place un comité mixte de wilaya, dont les membres sont désignés par décision, sur proposition de leur tutelle, **chargé d'examiner les demandes de report d'échéance exceptionnel au-delà du délai conventionnel.**

## Chapitre II : Engagements du Ministère

**Article 5 : Prise en charge des intérêts**

- Le ministère prend en charge les intérêts du crédit de campagne « R'fig» utilisés, conformément aux conditions arrêtées par la présente convention.

- Le ministère prend en charge annuellement les intérêts des crédits de campagne« R'fig », sur la base des situations annuelles transmises par la BADR, reprenant par wilaya, le nombre de bénéficiaires, les montants des crédits de campagne « R'fig » accordés, utilisés et remboursés, ainsi que le montant des intérêts décomptés.

- Les situations doivent être cosignées par le groupe régional d'exploitation de la banque et la direction des services agricoles de la wilaya territorialement compétente.

-Le paiement des états des intérêts bonifiés présentés par la BADR, ayant fait l'objet de validation, est ordonné par le ministre chargé de l'agriculture.

Le paiement des états cosignés et validés doit intervenir dans un délai n'excédant pas les quatre-vingt dix (90) jours.

## Chapitre III : Engagements de la BADR

**Article 6 : Traitement des dossiers**

L'examen des dossiers de demande de crédit de campagne R'fig, par la BADR, doit être effectué dans un délai n'excédant pas quinze (15) jours à compter de la date de réception du dossier concernant les grandes cultures et de trente (30) jours pour ce qui est du reste des filières.

**Article 7 : Taux d'intérêt du crédit**

Au titre de la présente convention, la rémunération de la BADR, sur les crédits de campagne « R'fig» accordés, s'effectue sur la base d'un taux d'intérêt de six (6)% hors taxes.

**Article 8 : Liste des bénéficiaires du crédit de campagne « R'fig »**

La BADR transmettra mensuellement, à titre d'information à la direction des services agricoles de la wilaya concernée, la liste des bénéficiaires du crédit de campagne « R'fig ».

**Article 9** : **Transmission des états**

• La BADR transmet au Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural sur support papier et numérique, au plus tard le 30 du mois suivant la période considérée, une situation trimestrielle, des crédits, indiquant, par wilaya et par activité financée, les bénéficiaires, les montants des crédits de campagne« R'fig » accordés, utilisés, remboursés et impayés.

• La BADR doit procéder à la levée des réserves émises par le MADR, dans un délai n'excédant pas les quatre-vingt-dix (90 jours), à compter de la date de la notification des réserves à la BADR.

## Chapitre IV : Dispositions Particulières

**Article 10** : **Bénéfice à la bonification**

Tout bénéficiaire de crédit de campagne « R'fig» qui rembourse son crédit dans les délais, tel que défini à l'article 3, ci-dessus ouvre droit à la bonification totale du taux d'intérêts.

**Article 11** : **Perte de la bonification**

En cas de non remboursement du principal à l'échéance du crédit, les intérêts et les pénalités de retard sont mis à la charge du bénéficiaire défaillant.

**Article 12** : **Mesures d'accompagnement durant la pandémie COVID-19**

Des mesures d'accompagnement, pour le maintien de la bonification par le trésor public, s'appliqueront durant la pandémie COVID-19, conformément à la réglementation en vigueur.

Ces mesures portent essentiellement sur le:

- Report de paiement de l'échéance du crédit « R'fig » ;
- Rééchelonnement du crédit « R'fig» impayé ;
- Renouvellement du crédit de campagne « R'fig ».

## Chapitre V : Dispositions finales

**Article 13** : **Durée de la convention**

La présente convention est établit pour une durée de cinq (5) années, renouvelable par tacite reconduction, à moins que l'une des parties notifie par écrit, à l'autre partie son désir de dénonciation, six (6) mois avant son délai de son expiration.

**Article 14 : Modification de la convention**

La présente convention peut faire l'objet d'un amendement par avenant, sur consentement mutuel des deux parties.

6

**Article 15 : Règlement de différend**

Tout différend concernant l'exécution ou l'interprétation des dispositions de la présente convention est réglé à l'amiable, à travers des négociations entre les deux (2) parties.

**Article 16 : L'entrée en vigueur**

La présente convention prend effet dès sa signature.

## Chapitre VI
## Disposition transitoire

**Article 17 :** La prise en charge de la bonification des crédits mis en place par la convention signée entre le ministère de l'agriculture et du développement rural et la banque de l'agriculture et du développement rural, en date du 5 août 2008, demeure régie par ses dispositions pour une durée de (12) douze mois, à compter de la date de signature de la présente convention.

Fait à Alger le..... 13 ديسمبر 2020

**Pour le MADR**
**Le Directeur de l'Administration**
**des Moyens**

**Pour la BADR,**
**Le Directeur Général**

7

sciences de gestion

## Annexe relative aux actions éligibles au crédit d'exploitation « R'fig »

**Domaines couverts par le crédit de campagne R'fig :**

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles ; (Semences et plants, engrais, Produits phytosanitaires.....)
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires ;
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de régulation des produits agricoles ;
- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries, et des écuries ;
- Peuplement et repeuplement des ruches par les Essaims
- Réalisation des travaux culturaux, labour semailles et la moisson battage ;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaires.

**Domaines couverts par le crédit de campagne R'fig fédératif :**

- Production, stockage, transformation, conditionnement, commercialisation et exportation des produits agricoles et agroalimentaires toutes filières confondues ;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous ;
- Production de produits de terroirs ;
- Création d'unités de production de semences et plants ;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement ;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons ;
- Abattage avicole et découpe ;
- Abattage des animaux (gros élevage) et découpe ;
- Acquisition d'équipement d'irrigation, économiseurs d'eau ;
- Acquisition d'équipement spécifique à la production, transformation et conditionnement ;
- Production et distribution de petits outillages agricoles, irrigation, serres.....

8

**الملحق رقم 04: الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في اطار قرض التحدي**

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

**Convention Cadre**

**Portant sur le Crédit d'investissement « ETTAHADI »**

**Entre**

Le Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural
**« MADR »**

**Et**

La Banque de L'Agriculture et du Développement Rural
**«BADR»**

***Décembre 2020***

Le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, représenté par le Directeur de l'Administration et des Moyens ;

D'une part,

Et

La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, représentée par le Directeur Général ;

D'autre part ;

**Désignés ci-après « les parties » ;**

Ont convenu de ce qui suit :

**Cadre juridique :**

-Vu la loi n°08-16 du Aouel Chaâbane 1429 correspondant au 3 août 2008 portant orientation agricole ;

- Vu la loi n°10-03 du 5 Ramadhan 1431 correspondant au 15 août 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitation des terres agricoles du domaine privé de l'Etat ;

-Loi n° 15-18 du 18 Rabie El Aouel 1437 correspondant au 30 décembre 2015 portant loi de finances pour 2016, notamment son article 94 ;

- Loi n° 18-13 du 27 Chaoual 1439 correspondant au 11 juillet 2018 portant loi de finances complémentaire pour 2018, notamment son article 14 ;

-Vu la loi n° 20-07 du 12Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, notamment son article 69 ;

-Vu le décret exécutif n° 13-280 du 23 Ramadan 1434 correspondant au 1er août 2013 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n°302-139 intitulé « Fonds national de développement agricole » ;

-Vu le décret exécutif n°20-128 du 28 Ramadhan 1441 correspondant au 21 mai 2020 fixant les attributions du ministre de l'agriculture et du développement rural » ;

- Vu le décret exécutif n°20-239 du 12 Moharram 1442 correspondant au 31 Août 2020 fixant les modalités de maintien ,à titre exceptionnel, par le Trésor public, de la bonification du taux d'intérêt des crédits accordés par les banques et établissements financiers en faveur des entreprises et particuliers en difficultés à cause de la pandémie du Coronavirus ( COVID-19 ) ;

-Vu l'arrêté interministériel du 2 Joumada Ethania 1435 correspondant au 2 avril 2014 déterminant la nomenclature des recettes et des dépenses du comptes d'affectation spéciale n°302-139 intitulé « Fonds national de développement agricole » ;

-Vu l'arrêté interministériel du 2 Joumada Ethania 1435 correspondant au 2 avril 2014 désignant l'intermédiaire financier chargé de la mise en œuvre des actions de soutien de l'Etat au développement de l'agriculture imputables sur les comptes d'affectation spéciale du secteur de l'agriculture ;

- Vu le circulaire interministériel n° 1839 du 14 Décembre 2017, portant accès au Foncier Agricole, relevant du domaine privé de l'Etat, destiné à l'investissement dans le cadre de la mise en valeur des terres par la concession.

- Vu la décision n°463/SM du 05 mai 2015 modifiée portant institution d'un comité chargé de l'examen, de la vérification, du suivi et de l'évaluation des états annuels portant sur les intérêts courus des crédits « RFIG » et « ETTAHADI » ;

- Vu les statuts de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

## Chapitre I : Dispositions Générales

### Article 1 : Objet de la convention

La présente Convention a pour objet de définir les modalités et conditions d'éligibilités au dispositif du crédit ETTAHADI, ainsi que la prise en charge des intérêts décomptés sur ce crédit.

### Article 2 : Définition du crédit

Le crédit ETTAHADI est un crédit d'investissement bonifié, octroyé par la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, dont la durée est déterminée selon l'étude de rentabilité du projet, à convenir avec le bénéficiaire, il peut revêtir deux formes : ETTAHADI Individuel et ETTAHDI Fédératif.

### Article 3 : Domaines d'intervention

Les domaines concernés par ce crédit d'investissement bonifié sont :

- la création et équipement de nouvelles exploitations agricoles et /ou d'élevage ;
- la modernisation des exploitations agricoles et /ou d'élevage existantes ;
- l'intensification, la transformation, la valorisation des produits agricoles et d'élevage nécessitant des besoins de financement.

Le crédit ETTAHADI, est plafonné, pour tout bénéficiaire de ce crédit, comme suit :

- **100 000 000 DA,** s'il revêt la forme Individuel.
- **200 000 000 DA,** s'il revêt la forme Fédérative.

Pour le financement des équipements d'irrigation d'appoint des céréales le crédit ETTAHADI fédératif est déplafonné pour les Coopératives des Céréales et Légumes Secs (CCLS) et l'Office Algérien Interprofessionnel des Céréales (OAIC).

La liste des actions éligibles à ce crédit est jointe en annexe de la présente convention.

### Article 4 : Eligibilité

Sont éligibles au crédit ETTAHADI bonifié, tous projets approuvés par les directions des services agricoles de wilaya présentés par :

- les propriétaires de terres privées et les concessionnaires de terres agricoles relevant du domaine privé de l'Etat à titre individuel ou collectif ;
- les agriculteurs et les éleveurs à titre individuel ou organisés en coopérative ou groupement d'intérêt commun agricole ;
- les entreprises économiques intervenant dans les activités de production agricole et/ou d'élevage, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles, d'élevage et agroalimentaires ;
- les fermes pilotes.

**Article 5 : Création de comité mixte de wilaya**

Les deux parties conviennent de mettre en place un comité mixte de wilaya, dont les membres sont désignés par décision, sur proposition de leur tutelle, chargé du suivi et de la vérification de la réalisation du projet sur terrain.

## Chapitre II : Engagements du Ministère

**Article 6 : Prise en charge des intérêts**

La couverture totale des intérêts est prise en charge par le ministère de l'agriculture et du développement rural sur le compte d'affectation spécial n°302-139 intitulé Fonds National de Développement Agricole «FNDA », ligne 1.

❖ Le ministère prend en charge les intérêts du crédit d'investissement ETTAHADI, comme suit :

- Le taux d'intérêt est bonifié à 100% (taux 0) pendant les cinq premières années ;
- Le taux d'intérêt, à la charge du bénéficiaire, est de un pour cent (1%), à partir de la sixième année jusqu'à la septième année ;
- Le taux d'intérêt, à la charge du bénéficiaire, est de trois pour cent (3%), à partir de la huitième année jusqu'à la neuvième année ;
- A partir de la dixième année, le bénéficiaire supporte l'intégralité du taux d'intérêt.

❖ Le ministère prend en charge annuellement les intérêts des crédits d'investissement ETTAHADI, sur la base des situations trimestrielles et annuelle, transmises par la BADR, reprenant par wilaya, le nombre de bénéficiaires, les montants des crédits d'investissement « ETTAHADI » accordés, utilisés et remboursés ainsi que le montant des intérêts décomptés.

- Les situations doivent être cosignées par le groupe régional d'exploitation de la banque et le directeur des services agricoles de la wilaya territorialement compétente.

- Le paiement des factures des intérêts bonifiés présentées par la BADR est ordonné par le ministère sur la base des états ayant fait l'objet de la validation visée ci-dessus.

Le paiement des factures cosignées et validées doit intervenir dans un délai n'excédant pas les quatre-vingt dix (90) jours.

## Chapitre III : Engagements de la BADR

**Article 7 : Taux d'intérêt du crédit**

Au titre de la présente convention, la rémunération de la BADR, sur les crédits d'investissement «ETTAHADI» utilisés, s'effectue sur la base d'un taux d'intérêt de **(5,50)% hors taxes.**

**Article 8 : Traitement des dossiers**

L'examen des dossiers de demande de crédit d'investissement « ETTAHADI » par la BADR, doit intervenir dans un délai n'excédant pas les **trois (03) mois au maximum** à partir de la date de la réception du dossier complet.

**Article 9 : Liste des bénéficiaires du crédit d'investissement « ETTAHADI »**

La BADR transmettra mensuellement, à titre d'information à la direction des services agricoles de wilaya, la liste des bénéficiaires du crédit d'investissement « ETTAHADI ».

**Article 10 : Transmission des états**

La Banque transmet au ministère de l'agriculture et du développement rural sur support papier et numérique, au plus tard le 30 du mois suivant la période considérée, une situation par trimestre, des crédits, indiquant, par Wilaya et par activité financée, le nombre de bénéficiaires, les montants des crédits d'investissement « ETTAHADI et ETTAHADI Fédératif » accordés, utilisés, remboursés et impayés.

La régularisation des situations transmises par la BADR, et qui ont fait l'objet de rejet par le MADR, doit intervenir dans un délai n'excédant pas les **90 jours**, à compter de la date de la notification des réserves à la BADR.

## Chapitre IV : Dispositions Particulières

**Article 11 : Droit à la Bonification**

Tout bénéficiaire de crédit d'investissement ETTAHADI qui rembourse son crédit dans les délais, tel que défini à l'article 6, ouvre droit à la bonification du taux d'intérêt.

**Article 12 : Perte de la bonification**

En cas de non remboursement (total ou partiel) du principal, à l'échéance du crédit, les intérêts et les pénalités de retard sont mis à la charge du bénéficiaire défaillant tel que défini à l'article 6.

**Article 13 : Garantie du crédit :**

Le Fonds de Garantie Agricole prend en charge la garantie du crédit ETTAHADI dans le cadre des dispositions réglementaires en la matière au niveau de la Caisse de Garantie des Crédits Investissements (CGCI).

## Chapitre V : Dispositions finales

**Article 14 : Durée de la convention**

La présente convention est établit pour une durée de cinq (5) années, renouvelable par tacite reconduction, à moins que l'une des deux parties notifie par écrit, à l'autre partie son désir de dénonciation, six (6) mois avant son délai de son expiration.

**Article 15 : Modification de la convention**

La présente convention peut faire l'objet d'un amendement par avenant, sur consentement mutuel des deux parties.

**Article 16 : Règlement de différent**

Tout différend concernant l'exécution ou l'interprétation des dispositions de la présente convention est réglé à l'amiable, à travers des négociations entre les deux (2) parties.

**Article 17 : L'entrée en vigueur**

La présente convention prend effet dès sa signature.

## Chapitre VI
## Disposition transitoire

**Article 18 :** La prise en charge de la bonification des crédits mis en place par la convention signée entre le ministère de l'agriculture et du développement rural et la banque de l'agriculture et du développement rural, en date du 31mars 2011, demeure régie par ses dispositions pour une durée de (12) douze mois, à compter de la date de signature de la présente convention.

**Fait à Alger le**..... 13 2020

**Pour le MADR**
**Le Directeur de l'Administration**
**Des Moyens**

**Pour la BADR,**
**Le Directeur Général**

## Liste des actions éligibles au crédit d'investissement « ETTAHADI »

### 1- Opérations de développement de l'Irrigation agricole :

- Mobilisation des ressources hydriques, réhabilitation ou réalisations d'ouvrages nouvelles,
- Captage de sources, ouvrages de dérivation des eaux, forage, Puits ;
- Création d'infrastructures de stockage intermédiaire (bassins d'accumulation) ;
- Equipements de pompage et d'irrigation ;
- Réalisation ou réhabilitation des réseaux de distribution d'eau agricole ;
- Réalisation ou réhabilitation des réseaux de drainage ;
- Réalisation d'abris pour forage ;
- Réparation de pompes (destinées à l'usage agricole ;
- Création d'infrastructures de stockage intermédiaire (bassins d'accumulation, bassin géo membrane, bassin en béton).

### 2- Acquisitions de facteurs et moyens de production :

- Acquisition d'intrants agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires) ;
- Production animale : produits pharmaceutique, travaux d'entretien et de réfection des infrastructures d'élevages, frais de location ;
- Arrachage et/ou régénération des vieilles plantations ;
- Opérations de greffages ;
- Acquisition de matériels et petits ouillages agricoles ;
- Acquisition de moyens de transports spécifiques ;
- Acquisition de cheptels ;
- Acquisition et par les installations d'énergie (groupe électrogène....)
- Acquisition des équipements d'énergies renouvelables (solaire et éolien).
- Acquisition de matériels et d'équipements spécialisés agricole et d'élevage (arracheuse de la betterave). Serre multi chapelle et canariennes
- Acquisition, renouvellement des moissonneuses-batteuses.
- Acquisition de tracteurs et matériels d'accompagnement

### 3- réalisation d'infrastructure, stockage, transformation, conditionnement, valorisation :

- Réalisation et/ou rénovation des industries de transformation des produits agricole et d'élevage situées à proximité ou sur les exploitations agricoles ;
- Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la collecte et la réception des produits agricole et d'élevage ;
- Réalisation d'infrastructures spécialisées de stockage de produits agricoles (hangars, froid négatif et positif)
- Construction et ou aménagement d'infrastructures de fabrication, de conditionnement et d'entreposage des aliments pour animaux ;
- Acquisition de matériels spécialisés au niveau de l'exploitation (collecte, séchage, préstockage) ;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaire ;
- Acquisition de chaines de triage et de conditionnement ;
- Acquisition de chaines d'abattage et de découpe de petits élevages ;
- Aménagement et/ou construction d'infrastructures agricoles et d'élevage ;
- Réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de la laine ; réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de l'alfa ;

## Liste des actions éligibles au crédit d'investissement « ETTAHADI »

### 1- Opérations de développement de l'Irrigation agricole :

- Mobilisation des ressources hydriques, réhabilitation ou réalisations d'ouvrages nouvelles,
- Captage de sources, ouvrages de dérivation des eaux, forage, Puits ;
- Création d'infrastructures de stockage intermédiaire (bassins d'accumulation) ;
- Equipements de pompage et d'irrigation ;
- Réalisation ou réhabilitation des réseaux de distribution d'eau agricole ;
- Réalisation ou réhabilitation des réseaux de drainage ;
- Réalisation d'abris pour forage ;
- Réparation de pompes (destinées à l'usage agricole ;
- Création d'infrastructures de stockage intermédiaire (bassins d'accumulation, bassin géo membrane, bassin en béton).

### 2- Acquisitions de facteurs et moyens de production :

- Acquisition d'intrants agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires) ;
- Production animale : produits pharmaceutique, travaux d'entretien et de réfection des infrastructures d'élevages, frais de location ;
- Arrachage et/ou régénération des vieilles plantations ;
- Opérations de greffages ;
- Acquisition de matériels et petits ouillages agricoles ;
- Acquisition de moyens de transports spécifiques ;
- Acquisition de cheptels ;
- Acquisition et par les installations d'énergie (groupe électrogène....)
- Acquisition des équipements d'énergies renouvelables (solaire et éolien).
- Acquisition de matériels et d'équipements spécialisés agricole et d'élevage (arracheuse de la betterave). Serre multi chapelle et canariennes
- Acquisition, renouvellement des moissonneuses-batteuses.
- Acquisition de tracteurs et matériels d'accompagnement

### 3- réalisation d'infrastructure, stockage, transformation, conditionnement, valorisation :

- Réalisation et/ou rénovation des industries de transformation des produits agricole et d'élevage situées à proximité ou sur les exploitations agricoles ;
- Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la collecte et la réception des produits agricole et d'élevage ;
- Réalisation d'infrastructures spécialisées de stockage de produits agricoles (hangars, froid négatif et positif)
- Construction et ou aménagement d'infrastructures de fabrication, de conditionnement et d'entreposage des aliments pour animaux ;
- Acquisition de matériels spécialisés au niveau de l'exploitation (collecte. séchage, préstockage) ;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaire ;
- Acquisition de chaines de triage et de conditionnement ;
- Acquisition de chaines d'abattage et de découpe de petits élevages ;
- Aménagement et/ou construction d'infrastructures agricoles et d'élevage ;
- Réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de la laine ; réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de l'alfa ;

**4- Production artisanale :**

- Equipements pour la production artisanale rurale liée à l'activité agricole ;
- Sparteries, vanneries ;
- Fabrication de tapis ;
- Préparation de laine de tonte ;
- Tanneries traditionnelles ;
- Bourrelleries, selleries ;
- Fabrication d'articles de liège ;
- Réparation de matériels agricoles ;
- Conditionnement et transformation des produits forestiers ;
- Fabrication d'articles d'harnachement ;
- Fabrication de couscous ;
- Création de petites distilleries.

**5- Protection et le développement des patrimoines génétiques animal et végétal :**

- Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la production de semences, plants et géniteurs et la création de pépinières, végétale et animale ;
- Réhabilitation et/ ou création d'infrastructures de conservation spécialisées autres que par le froid.

**Liste des actions éligibles au crédit ETTAHADI sous la forme Fédératif**

- Transformation des produits agricoles et d'élevage (tomate industrielle, pomme terre, fruits et légumes...) ;
- Production de lait ;
- Production de semences (toutes espèces confondue) ;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous ;
- Conditionnement et exportation de dattes ;
- Production d'olives de table et d'huile d'olive ;
- Production de miel ;
- Production de produits de terroirs ;
- Production de fourrages ;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement ;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons ;
- Abattage avicole et découpage ;
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles ;
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres .....)